الرِّجال
الذين وُصِفُوا بالجهالةِ في صحيح البخاريّ
(دراسةٌ نقديَّـةٌ)

د. طه علي داود

كلية الإمام الأعظم ﴿رحمه الله﴾ الجامعة

Al-rejal Al-latheen Wesufu Beljahaltee fee Saheeh Al-Bukaree
'Critical Study'

Taha Ali Dawood Al-Obaidy (Ph.D.)
College of Al-Imam Al-a'adham(may Allah have mercy on him) University

مُلَخَّصُ البَحْثِ

يتناول هذا البحث قضيَّة مهمةً تتعلَّقُ ببعضِ رِجالِ البُخاريّ الذين وَصَفَهم بعضُ الأئمَّةِ بالجهالةِ, ولأنَّ البخاريَّ اشترَطَ ألَّا يُخرِجَ إلّا الحديث الصحيح, ومن لوازِمِ ذلكَ أن يكونَ رِجالُهُ عدولاً ضابطين, سالمين من أسباب الطَّعن, ومنها الجهالة, فكان لا بُدَّ من دِراسَةِ هذهِ القضيَّةِ؛ لذلك تَناوَلها هذا البحثُ, وما يتعلَّقُ بها من جميع الجوانب, فبعدَ التعريفِ بالجهالَةِ وأسبابها, وحكم روايَةِ المجهول, تَمَّ البحثُ في إمكانيَّةِ وجودِ رجالٍ مجهولينَ في صحيحِ البخاري، وسببهِ, إذْ تبيَّنَ أن سَبَبَ ذلك هو: إمَّا عدَمُ عِلْمِ بَعضَ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتعديلِ بحقيقةِ حالِ هؤلاءِ فوصفوهم بالجهالَةِ، وإمَّا يعودُ ذلكَ للمذاهبِ الخاصَّةِ لبَعضِ الأئِمَّةِ في تجهيل الرواة والتي لا تتَّفِقُ مع مَذهبِ جمهورِ أهلِ العلْمِ, ثُمَّ تَناولَ البحثُ بالتفصيلِ حالَ مَنْ وُصِفَ بالجهالَةِ من حيثُ التَّعريف بكُلِّ واحدٍ منهم, وذِكْر مروياتِهِ في صحيحِ البُخاريّ, ونَقْل قول مَن وَصَفهُ بالجهالَةِ, ثُمَّ ذِكر قولِ مَن وَثَّقهُ ونفى الجهالَةَ عنه, وأَخيراً: استخلاصُ القولِ الرَّاجِحِ فيهِ.

وكانت نتيجَةُ البحثِ: أنَّ هؤلاءِ الرِّجالِ كُلُّهم ثقات, وأنَّ البخاريَّ كان عبقريَّاً في انتقاءِ رجالِ صحيحِهِ, فزيادَةً على كونِهِ لمْ يَروِ إلّا عن الثِّقات؛ فقد احتاطَ عندَ إخراجِ حديثِ مَنْ فِيهِ أدنى كلامٍ_ ولو لمْ يكُنْ مؤثِّراً_ كهؤلاءِ الرِّجالِ, إذْ روى لأكثَرِهم في الشواهدِ والمتابعاتِ (وهم عشَرَةُ رجال), ولمْ يَعتَمِد في الأُصولِ إلَّا على حديثِ رَجُلٍ واحدٍ؛ لصَحَةِ حَدِيثِهِ, ولكَثْرَةِ شواهِدِهِ خارَج صحيحِهِ؛ فللهِ دَرُّهُ .

ويُمَثِّلُ هذا البحثُ أداءً لبعضِ الواجِبِ, وحلَقَةً مُهمَّةً من حلقاتِ الدفاع عن السُّنَّةِ النَّبَويَّةِ _لاسيَّما الصَّحيحين_؛ لأَنَّهما سياجُ الإسلامِ المنيعِ, وحُصنِهِ الحصين, إذْ ما بَرِح أعداءُ هذا الدِّين _ قديماً وحديثاً_ يوجِّهون سهامَ الطَّعنِ إليهما, لينفُذوا من خلالِهما إلى نقضِ قواعِدِ الإسلامِ, وأُسسِهِ المَتينةِ, فقد ظَهَرَ الحقُّ, وبانَ بوضوحٍ أنَّهما محفوظانِ؛ لأنَّ السُّنَّةَ بيانُ كتاب الله ﷻ, وتفسيرُهُ, وهي محفوظَةٌ كالكتابِ مصداقاً لقولِهِ ﷻ:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩], والحمدُ للهِ رَبِّ العالمين.

Abstract

The current study deals with one of the most important do min of narrators of Saheeh Al-Bukaree, whom were described by some traditionists with unknowledge.

Al-Bukaree was conditioned that all his narrators have to be exact and justic in their narrators, so this study comes to deals with this problem .

The study searched the problem of definition of weekness of those narrators, and the possibility of finding like those unknown narrators in Saheeh Al-Bukaree, and the researcher reached to are sulf that thos traditions whom described unknown they weren't know them correctly, or they have other criterion in discribtion thos narrators .

The last findings of this study is that all those narrators whom were deascribed by some traditionists are exact and justic in their narrations, and Al-Bukaree was succeeded in his chosen for those narrators .

مقدمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين، وأفضلُ الصلاةِ، وأتمُّ التسليمِ على سيدِنا وإمامِنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ، وأصحابهِ الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بعد؛ فإنَّ السنة النبويَّة هي الوحي الثاني, وهي البيان للقرآن الكريم الذي أمرَ اللهُ ﷻ نبيَّهﷺ بتبليغِهِ للنَّاس بقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وهي الحكمة التي قرنها الله ﷻ بكتابه العزيز، وأمر رسوله ﷺ أن يعلِّمها للنَّاس، وجعلها من النِّعم التي مَنَّ بها على عباده، قال تعالى:﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2].

وقدْ تعهَّدَ سبحانه بحفظِ كتابِهِ العزيز فقالﷻ:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[3]، وكان من لوازم حِفْظِ الكتابِ حِفْظُ السُّنَّةِ المُطَهَّرة: لأنَّهما قرينانِ متلازمانِ, وصِنوانِ لا يفترقان.

ومن أبرزِ مظاهرِ حفظِ السُّنَّةِ النبويَّة أنْ قيَّضَ اللهُ ﷻ لها علماء جهابذة نُقّاداً، أفنوا أعمارهم في خِدْمَتِها، فحفظوها وصانوها وذادوا عنها بألسنتهم وأقلامهم، ودوّنوها أكمل تدوين، ونَفَوا عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين،، حتى أوصلُوها إلى مَنْ بعدَهم صافيةً نَقِيَّةً كأنَّها كوكبٌ درّيٌّ .

ومن أهمّ المؤلفاتِ في السُّنَّةِ النبويَّة (الجامعُ الصحيح)، لإمامِ المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري [ت:٢٥٦هـ]، الذي يُعَدُّ أصحَّ كتابٍ بعد القرآنِ الكريم .

وقد أردتُ أنْ أتشَّرَفَ بالدفاعِ عنه_ ولو بشيءٍ يسيرٍ_ فاخترتُ الكتابة في موضوعٍ يتعلَّقُ برجالِهِ, فكانَ بحثي بعنوان: **(لرجالِ الذين وُصِفوا بالجهالةِ في صحيحِ البخاريّ –دراسةٌ نقديَّةٌ–)**.

وتأتي أهميَّةُ الموضوع كونُهُ لمْ يُبحثْ بَحثاً تفصيليّاً من قبلُ – على قدرِ اطّلاعي– زيادةً على أنَّ البحثَ فيهِ يُبيّنُ حقيقة أمرِ هؤلاءِ الرجالِ، ويكشف عن عبقريَّة هذا الإمامِ في انتفاء رجالِ صحيحِهِ, ويلجِمُ الأفواه التي تحاولُ الطعنَ في عدالَتِهم ونزاهتهم، ويُسهِمُ في الدفاعِ عن الصحيحين الذَّينِ هما حصن الإسلامِ المنيع؛ لأنَّ النفاذَ منهما نفاذٌ إلى القرآنِ – وبالتالي– هدمُ الإسلامِ، ونقْض قواعدِهِ، إذ ما برِحَ أعداءُ الإسلامِ – قديماً وحديثاً– يوجهون سهامهم إليهما؛ نظراً لأهميَّتِهما، وموضعهما العظيم من الدِّين كُلِّهِ.

لكُلِّ ما تقدم وقع اختياري على هذا الموضوع للكتابة فيه، وسيكون منهجي: إحصاءُ هؤلاءِ الرجالِ، والتعريفُ بكلِّ واحدٍ منهم، وذكرُ مروياتِهِ في صحيح البخاريّ، ونقلُ قولِ مَنْ وصَفَهُ بالجهالةِ،

ثُمَّ ذكرُ أقوالِ أهلِ العلمِ في نفيِّ الجهالةِ عنهُ، وتوثيقِهِ، كلُّ ذلكَ من المصادرِ والمراجعِ ذاتِ العلاقةِ ككُتبِ المتونِ، والرجالِ، والعللِ، والتخريجِ، والشروحِ، والتأريخِ، ونحوها، وأخيراً: ذكرُ القول الراجحِ في الراويِّ.

ولاستكمالِ هذا البحث على أحسنِ صورةٍ وضعتُ له خطةً تتألَّفُ من هذه **المقدمةِ، ومبحثين: المبحث الأوَّل:** الجهالة، وأحكامها، ووجود الرِّجالِ المجهولين في صحيح البخاريِّ, **وتحته مطلبٌ تمهيديٌّ** في التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه, **وثلاثة مطالب أُخرى:**

المطلب الأول: تعريفُ الجهالةِ, وأسبابُها, وبِمَ ترتَفِع.

المطلب الثاني: حكمُ روايةِ المجهول.

المطلب الثالث: وجود الرِّجالِ المجهولين في صحيح البخاريِّ.

المبحث الثاني: الدراسة النقديَّة للرِّجالِ الذين وُصِفو بالجهالة في صحيح البخاريّ, **وتحته مطلبان:**

المطلب الأول: رواة الأحاديث المسندة.

المطلب الثاني: رواة الأحاديث المعلَّقة, ومَنْ وُصِفَ بالجهالة، لكنَّ المقصود غيرُه ثمَّ **الخاتمة,** وسجَّلتُ فيها أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها في هذا البحث.

وختاماً...أحمدُ الله ﷻ على تيسيرِهِ لي اتمامَ هذا البحث، وأسألُهُ ﷻ أن ينفَعَ بِهِ، وأن يجعلَهُ ذُخْراً لي يوم الدين, وآخرُ دعوانا: أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ، والسَّلامُ على سيدِنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ، وصَحْبِهِ أجمعين.

المبحث الأوَّل

الجهالة، وأحكامها، ووجود الرِّجالِ المجهولين في صحيح البخاريِّ

المطلب التمهيدي: التعريف بالإمام البخاري، وبصحيحه.

أولاً– التعريف بالإمام البخاري.

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَردِزْبَه، الجعفيُّ مولاهم، البخاريّ، وكنيتُهُ: (أبو عبدالله)[٤]، وقيلَ في نسَبِهِ: (جُعفيٌّ)؛ لأن أبا جدِّهِ أسلم على يديّ (يمان) الجعفيِّ البخاري والي(بُخارى)، فنُسِبَ إليهِ لأنَّهُ مَولاهُ من فوق[٥]، وأمَّا (بخاريٌّ) فنسبةً إلى (بُخارى) البلد المعروف بما وراء النهر[٦].

ولد البخاريُّ يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة:(١٩٤هـ)[٧] ونشأ يتيماً، وكان أوَّلُ سماعهِ للحديث سنة: (٢٠٥هـ)، ورحل بعد أن سمع مرويات بلده, فلما بلغ الثامنة عشرة صنَّفَ قضايا الصحابةِ والتابعين واقاويلهم، و كتاب التاريخ، وحاز علماً

كثيراً, وهو لايزالُ في مقتبل العمر, وكان يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»[٨].

وكان شيخاً نحيفاً، ليس بطويلٍ، ولا قصيرٍ، إلى السُّمرَةِ أقربُ[٩].

وكان على جانبٍ عظيمٍ من العبادةِ والورعِ، والخوفِ من الله ﷻ، فقد قال: «إنّي أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحداً»[١٠]، قال ابنُ حجر: «وللبخاريّ في كلامِهِ على الرجالِ توقٍّ زائد، وتحرٍّ بليغ يظهر لمن تأمل كلامَه في الجرح والتعديل؛ فإنَّ أكثر ما يقول: (سكتوا عنه)، (فيه نظر)، (تركوه)، ونحو هذا، وقَلَّ أن يقولَ: (كذَّاب) أو (وَضَّاع)، وإنَّما يقولُ: (كَذَّبَهُ فلانٌ)، "رماهُ فلانٌ" يعني بالكذب»[١١] .

ورحلَ إلى أكثر البلدان، وأخذَ عن شيوخِها، فقد سمعَ بخراسان: المكي بن إبراهيم, وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي, وبمصر: يحيي بن بكير، وبمكة: الحميدي وسليمان بن حرب، وبالمدينة إسماعيل بن أبي أويس, وبالبصرة: أبا عاصم, وابن المدينيّ، وبالكوفة: أبا نعيم, وابن نمير, وببغداد: أحمد بن حنبل وابن معين، وبواسط: عمرو بن عون، وبمرو: صدقة ابن الفضل, وابن راهويه, وغيرهم, وقدْ قال: «كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وأكثر عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلافٍ وأكثر ما عندي حديثٌ إلا وأذكرُ إسنادَه»[١٢].

وأخذَ عنه أُلوف التلامذة منهم: مسلم صاحب الصحيح، والترمذيُّ، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وابن خزيمة، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو العباس السراج، وابنُ صاعد، وغيرهم من الأكابر[١٣] .

وقد تواترَ ثناءُ النَّاسِ عليه, منهم شيخُهُ محمد بن بشار, إذ قال: «دخل اليوم سيدُ الفقهاء»[١٤], وقال فيه صاحبِهِ وتلميذِهِ مسلم صاحب الصحيح، إذ جاءه يوماً فقَبَّلَ بين عينيه، وقالَ له: «دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله»[١٥], وقال الترمذيّ: «ولم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»[١٦], وقال ابنُ خزيمة: «ما رأيت تحت أديم هذه السماء اعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»[١٧] .

ووضَعَ البخاريُّ مؤلفاتٍ عديدةٍ, منِها: الجامع الصحيح, وهو متداول، وعليهِ شروحٌ كثيرةٌ, والأدب المفرد، والتأريخ الكبير, والأوسط، والصغير، وجزء خلق أفعال العباد, وجزء رفع اليدين, وغيرها كثير[١٨].

وبعد حياةٍ حافلَةٍ بالجَدِّ والاجتهاد توفي الإمامُ البخاريُّ ليلة الفطرِ، ودُفنَ يومَ الفطر بعد صلاةِ الظهر يوم السبت لغرة شوالٍ سنة(٢٥٦هـ)، وقد عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما[١٩].

ثانياً- التعريف بالجامع الصحيح للبخاري.

الشائعُ بين طوائفِ الأُمَّةِ في تسميةِ كتابِ البخاري هو قولهم: (صحيح البخاريّ) على سبيل العُجالةِ والاختصار, وأمَّا البخاريُّ نفسُهُ فمرَّةً أطلَقَ عليهِ (الجامُع الصحيح)، وسمَّاه _ مرَّةً أُخرى: (الصحيح), وأحياناً يُسَمِّهِ (الجامع)[٢٠], ويبدو أنَّها تسمياتٌ مختصرةٌ؛ لأنَّ الاسم الحقيقيّ لهذا الكتاب الذي وسمَهُ بِهِ مؤلِّفُهُ هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمورِ رسولِ الله ﷺ، وسُننِهِ وأيامه»[٢١].

وبيَّنَ البخاريُّ سببَ تأليفِهِ لصحيحهِ فقال: «كنتُ عند إسحاق بن راهويهِ[٢٢]، فقالَ لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتُم كتاباً مختصراً لسننِ النبيّ ﷺ؟، فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جَمعِ هذا الكتابِ»[٢٣].

وهناك سببٌ آخر بَيَّنَهُ بقولِهِ: «رأيتُ النبيَّ ﷺ وكأني واقفٌ بين يديهِ, وبيدي مروحةٌ أذبُّ بها عنه, فسألتُ بعض المعبرين فقالَ لي: أنتَ تذبُّ عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[٢٤].

وقدْ خصَّصَ البُخاريُّ كتابَهُ للأحاديثِ الصحيحةِ المرفوعةِ, وقسَّمَ كتابَه إلى كُتُبٍ تحتها أبواب، وتحت كُلِّ بابٍ الأحاديث المتعلّقة بِهِ على وفقِ ترتيب كُتبِ وأبواب الفقه, وشملت أحاديثُهُ جميعَ أبواب الدين من الوحي, والإيمان, والعلم, والعبادات, والأحكامِ, والأحوال الشخصيَّة, والمعاملات, والسيَرِ, والمغازي والتفسير, والعقائد, والزهد والرقائق, واليوم الآخرِ, والفضائل, وأحاديث الأنبياء, وغيرها.

وكان هَمُّهُ استنباطُ الأحكام الفقهيَّة، والنكت الحكميَّة, والفوائد الحديثية التي أودعها تراجم الأبواب, ولذلك نراهُ يُقطِّعُ الحديث الواحد, أو يكرِّره بألفاظٍ وسياقةٍ مختلفةٍ, وقدْ يذكرُ فيها بعضَ الأحاديث المعلَّقةِ والموقوفةِ, والمنقطعة, وبعض الآثار, قال ابنُ حجر: «ثم رأى أن لا يُخليهِ من الفوائد الفقهيةِ, والنكت الحكمية؛ فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها, واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة, وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة...»[٢٥].

وقدْ كان هذا سبباً في تقديمِ كتابهِ, قال ابنُ حجر: «وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه[أي: صحيح البخاري] وهي ما ضمَّنَهُ أبوابَه من التراجم التي حَيَّرتِ الأفكارَ, وادهشتِ العقول والابصار... , ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: «فِقْهُ البُخاريّ في تراجمهِ»[٢٦].

وشَرَطَ البخاريُّ ألَّا يُخرِجَ في كتابِهِ إلَّا حديثاً صحيحاً، وألزمَ نفسَهُ بذلك، إذ قال (رحمَهُ الله): « ما أدخلت في كتابي الجامع الا ما صحَّ وتركتُ من الصحاحِ لحالِ الطول»[٢٧]. ولذا قال

الحميديُّ[٢٨]: « ولمْ نجدْ من الأئمة الماضين_ رضي الله عنهم أجمعين_ من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين[يعني: البخاريَّ ومسلماً]...»[٢٩].

وقد تلقت الأُمَّةُ كتابَه بالقبول, ووافقتهُ على شرطِهِ فيهِ, وأنَّ كلَّ أحاديثَه صحيحة تُفيد بمجموعها العلم اليقيني كما صرَّحَ بِهِ أكثرُ أهل العلم.

وقد بارك الله تعالى للمسلمين في الجامع الصحيح لحسن قصدهِ ونيَّتِه في تأليفهِ؛ لأنَّه دعى الله تبارك وتعالى أن يبارك للمسلمين في مصنفاتِهِ, وقال: «صنَّفتُ كتابي الصحيح في ستة عشر سنة خَرَّجْته من ستمائة ألف حديث, وجعلتُهُ حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى»[٣٠], فهو أصَحُّ كتابٍ بعد كتابِ الله تعالى، ولمْ يُؤثر في تأريخِ المسلمين أنَّ كتاباً غيرَه بلغَ ما بلغه – بل ولمْ يدانيهِ– في سعةِ الانتشارِ وغزارة الفوائدِ, قال ابنُ كثير: «وكتابه الصحيح يستقى بقراءته الغمام، وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام»[٣١], وقال النسائي: «فما في هذه الكتب أجودُ من كتابِ محمد بن إسماعيل البخاريّ»[٣٢] وقال السُبكيُّ: «وأما كتابه الجامع الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله»[٣٣].

وقدْ سمعَ صحيحَ البُخاريّ الجمُّ الغفير, والأُلوفُ المؤلَّفة, وقدْ اشتهرَ من رواتِهِ أربعةٌ, وهم:

١. أبو إسحاق إبراهيم بن مَعقِل بن الحجاج النَّسَفيُّ, الحافظ قاضي نسَف وعالمُها, وكان ثقةً فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء عفيفا صيِّنا(ت:٢٩٥هـ)[٣٤].
٢. أبو محمد حمَّاد بن شاكر بن سويَّة بن ونوسان الوراق النسفي الونوسانيّ من أهل نسف, كان شيخا جليلا ثقةً, سمع أبا عبد الله البخاريّ, والترمذيّ, وحدَّث بالجامعين عنهما(ت:٣١١هـ)[٣٥].
٣. أبو عبد الله محمدُ بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْريُّ, العالم الثقة, وروايَتُهُ هي التي انتشرت في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها, واتصلتْ بالسماع فيما بعد[٣٦], وقدْ سمِعَ الفِرَبْريُّ الجامعَ الصحيح من البخاري, بـ (فِرَبْر)[٣٧] مرتين: سنة(٢٤٨هـ), وسنة(٢٥٢هـ), حدث عنه أبو زيد المروزيُّ, وابن السكن, والكشميهنيُّ, والسرخسيُّ, والكشانيُّ, وغيرهم(ت:٣٢٠هـ)[٣٨].
٤. أبو طلحة منصورُ بن محمد بن عليّ بن قُرينةَ بن سويد الدهقان, النسفيُّ, البزدويّ, القرينيّ, من أهل بزدةَ, كان ثقةً, وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالجامع الصحيح عن البخاريّ(ت:٣٢٩هـ)[٣٩].

وأمَّا عددُ أحاديثِهِ فقامَ ابنُ حجر بإحصائها[٤٠], فكان ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة(٩٠٨٢) حديثا, والأحاديث المرفوعة بلا تكرار(٢٦٠٢) حديثا, والأحاديث المعلقة بلا تكرار(١٥٩) حديثا, والأحاديث المرفوعة موصولةً أو معلقةً بلا تكرار(٢٧٦١) حديثا.

وأمَّا عددُ شروحه فلا يَكادُ يُحصى, كما ذكر ذلك اهلُ العلم[٤١]، ومن أشهرها: أعلام الحديث، أو أعلام السنن, للإمام حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي(ت:٣٨٨هـ) وهو أوَّلَ شرحٍ للبخاريّ, وشرحُ الإمام عليُّ بنُ خلف بن بطَّال القرطبي(ت:٤٤٩هـ), والمُخبِر الفصيح في شرح البخاري

الصحيح للإمام عبد الواحد بن التِّين السفاقسي(ت:٦١١هـ), والكواكبُ الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن يوسف بن علي الكرماني(ت:٧٨٦هـ), وفتح الباري شرح صحيح البخاري, للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت:٧٩٥هـ), ولم يُتمَّه, والتوضيح لشرح الجامع الصحيح, للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد, المعروف بـ «ابن الملقن» (ت:٨٠٤هـ), وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني(ت:٨٥٢هـ), وهو أشهر شرح لصحيح البخاري, وعمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت:٨٥٥هـ), وإرشاد الساري على صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني(ت:٩٢٣هـ), وغيرها.

وأمَّا المختصرات[٤٢], فمنها: مختصر المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأندلسي(ت:٤٣٥هـ), وجمع النهاية في بدء الخير والغاية لعبد الله بن سعد بن أبي جمرة (ت:٦٧٥هـ), وأشهرها: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي(ت:٨٩٣هـ).

المطلب الأول: تعريفُ الجهالةِ, وأسبابها, وبِمَ ترتَفِع.

أولاً: معنى الجهالةِ في اللُّغة

الجهالةُ من الجهلِ, قال ابنُ فارس:«الجيمُ والهاءُ واللَّامُ أصلانِ أحدُهما: خلافُ العلمِ, والآخر: الخِفَّةُ وخلافُ الطُّمأنينةِ, فالأولُ: الجهلُ نقيضُ العلمِ»[٤٣] .

وقال الأزهريُّ: «الجهلُ: نقيضُ العِلْمِ..., والجَهالةُ: أن يَفعلَ فعلاً بغيرِ علمٍ..., وقول اللهﷻ: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾[٤٤], لم يُرِد الجهلَ الّذي هو ضدّ العقل, وإنَّما أراد الجهلَ الذي هو ضدّ الخبْرةِ, أرادَ: يَحْسَبُهم مَن لم يَخْبُر أمْرَهُم...»[٤٥].

فخلاصةُ معنى الجهالةِ في اللُّغة: أنَّها نقيضُ العلم، أي: كُلُّ شيءٍ لم تُعْلَمْ حقيقَتُهُ، أو غيرُ معلوم الوَصْف على وجهِ الدِّقَّةِ، أو عُدَمَتِ الخبرة بِهِ، أو في معرفَتِهِ شَكٌّ، أو تردُّدٌ، أو خِفَّةٌ وعَدَمُ اطمئنان.

وقال الراغب الأصبهاني: «الجهل على ثلاثة أضرب: **الأول:** وهو خلو النفس من العلم، هذا هو الأصل، **والثاني:** اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه، **والثالث:** فعلُ الشيءِ بخلاف ما حقُّهُ أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً»[٤٦].

ثانياً: تعريف المجهول في الاصطلاح.

المجهولُ ثلاثةُ أقسامٍ:

١. **مجهول العين:** عرَّفَه الخطيبُ البغداديُّ بقولِهِ: «وهو كل مَنْ لمْ يشتهرْ بطلبِ العلم في نفسهِ، ولا عرفه العلماءُ به ومن لم يُعرَف حديثُهُ إلا من جهةِ راوٍ واحدٍ»[٤٧]، ونحوه عند ابن عبد البَرّ[٤٨].

٢. **مجهول الحال:** وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، مع معرفة عينه برواية عدلين عنه[٤٩].

٣. **المستور:** قال ابنُ الصلاح: «هو الذي جُهلَتْ عدالتُه الباطنة, وهو عدلٌ في الظاهر»[٥٠].

وقال إمامُ الحرمين: «المستور الذي لم يظهر منه نقيضُ العدالة, ولم يتفق البحث الباطن عن عدالتِهِ»[٥١].

وأمَّا الإمام ابنُ حجر فعرَّفَهُ بقولِهِ: «وإن روى عنه اثنان فصاعداً, ولم يُوَثَّق فهو مجهولُ الحال وهو المستور»[٥٢], فلم يفصلهُ عن مجهول الحال.

وعرَّفه السخاوي بقولِهِ: «هو مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا؛ لكونه قد عُلم عدم الفسق فيه، ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة ونفى العدالة الباطنة»[٥٣].

ثالثاً: أسباب الجهالة.

للجهالة ثلاثةُ أسباب[٥٤]:

الأول: أن تَكثرَ نعوتُ الراوي: من اسمٍ، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو صِفةٍ، أو حرفةٍ، أو نسبةٍ؛ فيشتهرُ بشيءٍ منها فيُذكرُ بغيرِ ما اشتهرَ بهِ لغرضٍ من الأغراض؛ فيُظَنُّ أنَّه آخرُ فيحصلُ الجهلُ بحالِهِ.

الثاني: أن يكونَ الراوي مُقِلًّا من الحديث؛ فلا يكثُرُ الأخذُ عنهُ، كالوحدان «وهو مَنْ لمْ يروِ عنه إلّا واحدٌ ولو سُمِّيَ»[٥٥]س.

الثالث: أن لا يُسمَّى الراوي اختصاراً من الذي روى عنهُ، كقولِهِ: أَخبَرَني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو أبو فلان, أو ابنُ فلانٍ, ونحوها.

رابعاً: بِمَ ترتَفِعُ الجهالةُ

أمّاَ جهالةُ العين، فقال الخطيبُ البغداديُّ: «وأقل ما ترتفع به الجهالة: أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... إلا إنَّهُ لا يثبتُ له حكم العدالة بروايتهما عنه»[٥٦].

ومعنى كلام الخطيب: أنَّهُ برواية اثنين عنه ارتفعت عنه جهالة العين؛ لكنَّه بقي مجهول الحال؛ لأنَّهُ لم يُوَثَّق, وكذلك القول في مجهول الحال، والمستور؛ فلا ترتفعُ الجهالةُ عنهما برواية راويين أو أكثر عنهما ما لمْ يُوَثَّقا، وهذا هو المشهور عند أهل العلم [٥٧].

لكن وردَ عن بعض العلماء: أن جهالة العين تنتفي عن الراوي، وتثبتُ له العدالة برواية راوٍ مشهورٍ عنهُ، منهم: ابن خزيمة، وابن حبَّان[٥٨], قال ابن حبَّان: «العدلُ مَنْ لمْ يُعرفْ فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لمْ يُجرحْ فهو عدلٌ حتى يتبين جرحهُ؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم»[٥٩].

وقد ردَّ العلماء على هذا القول، وبيَّنوا ضعفه، قال ابنُ حجر: «وهذا الذي ذهب إليه ابنُ حبَّان من أنَّ الرجلَ إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبن جرحهُ مذهبٌ عجيبٌ، والجمهورُ على خلافهِ، وهذا هو مسلكُ ابن حبان في كتاب "الثقات" الذي ألَّفَهُ؛ فإنَّهُ يذكرُ خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم، وغيرُهُ على أنَّهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان: أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحدٍ مشهورٍ، وهو مذهبُ شيخه ابن خزيمة؛ ولكنَّ جهالةَ حالِهِ باقيةٌ عند غيره...»[٦٠].

وكذلك وردَ عن بعضِ أهلِ العلمِ كالبزَّار[٦١]، والدارقطني: أنَّ جهالة الحال ترتفعُ عن الراوي، وتثبتُ عدالتُهُ إذا روى عنه اثنان، قال البزَّار: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالتُهُ، وثَبَتَتْ عدالتُهُ»[٦٢]، وقال الدارقطنيُّ: «وأهلُ العلمِ بالحديثِ لا يحتجون بخبرٍ ينفردُ بروايتِهِ رجلٌ غيرُ معروفٍ، وإنما يثبتُ العلمُ عندهم بالخبرِ إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلٌ قد أرتفع اسمُ الجهالةِ عنهُ، وارتفاعُ اسم الجهالةِ عنهُ: أن يروىَ عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفتُهُ أرتفعَ عنهُ اسمُ الجهالةِ، وصارَ حينئذٍ معروفاً»[٦٣].

وهذا المذهب والذي قبله هو مذهبُ مَنْ يرى أنَّ رواية العدل تعديلٌ للمروي عنه وهو خلافُ ما عليه أكثرُ العلماء، قالَ النَّوويُّ: «وإذا روى العدلُ عَمَّنْ سَمَّاهُ لَمْ يكُنْ تعديلاً عندَ الأكثرينَ وهو الصحيح»[٦٤]، ونحوَه عندَ الخطيبِ البغداديّ، والغزاليّ, وابنِ الصلاح، وابنِ كثير, وغيرِهم[٦٥].

المطلب الثاني: حكمُ روايةِ المجهول.

أولاً: حكم رواية مجهول العين.

رَدَّ جمهورُ أهل العلم روايتَه، ولمْ يقبلوها، كما ذكرنا عن الدارقطنيّ – في المطلب الذي قبلَ هذا– أنَّهُ قال: «وأهلُ العلمِ بالحديثِ لا يحتَجُّونَ بخبرٍ ينفردُ بروايتِهِ رجلٌ غيرُ معروفٍ، وإنما يثبتُ العلمُ عندهم بالخبرِ إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلٌ قد أرتفع اسم الجهالةِ عنهُ»[٦٦].

ونقل السبكيُّ الإجماعَ على عدم قبولِ روايتِهِ[٦٧] .

وقال ابنُ كثير: «فأمَّا المبهمُ الذي لمْ يُسَمّ، أو مَنْ سُمِّيَ ولا تُعرَفُ عينُهُ؛ فهذا ممنْ لا يقبلُ روايتَهُ أحدٌ عَلِمْناهُ»[٦٨].

وقال العراقي في ألْفيَّتِهِ: «مجهولُ عينٍ منْ لهُ راوٍ فقط ... ورَدَّهُ الأكثَرُ...»[٦٩].

وقال السيوطيُّ: «ورَدُّهُ هو الصحيحُ الذي عليه أكثَرُ العلماء منْ أهلِ الحديثِ، وغيرِهم»[٧٠].

وحجتُهم في رَدِّ روايتِهِ أمران:

الأَوَّل: الإجماعُ على عَدمِ قَبُولِ روايَةِ غيرِ العَدْلِ، والمجهُولُ لَيسَ عَدلاً ولا في معناه في حصولِ الثِّقَةِ بِهِ.

الثَّانيّ: اتفاقُهم على أَنَّ الفِسقَ مانِعٌ مِنْ قَبُولِ الروايَةِ كالصِّبَا والكُفر، والمجهُولُ فِيهِ احتمالٌ أن يكونَ فاسِقاً أو غيرَ فاسِقٍ؛ فلا تُقبَلُ روايَتُهُ مع وُجُودِ هذا الشَكِّ الذي يُنافي العِلمَ، واليقين(٧١).

وقد وردتْ أقوالٌ عن بعضِ العلماءِ في قبولِ رواية مجهول العين خلافاً للجمهور(٧٢)، منها:

١. **قول الحنفية، ومَنْ وافقهم**(٧٣) بقَبولِ روايةِ المجهولِ إذا كانَ من أهل القرون الثلاثةِ الأُولى، قال السرخسيُّ: «وقلنا نحن: المجهولُ من القرون الثلاثة عدلٌ بتعديل صاحب الشرع إياه_ ما لم يتبين منه ما يزيل عدالته_ فيكون خبره حجة على الوجه الذي قررنا»(٧٤).

وقال عبد العزيز البُخاريُّ(٧٥): «وعندنا خبرُ المجهولِ من القرون الثلاثةِ مقبولٌ؛ لأنَّ العدالةَ كانتْ أصلاً في ذلك الزمان بخبرِ رسول الله ﷺ: "خير النَّاسِ قرني الذين بعثتُ فيهم، ثُمَّ الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم... الحديث"(٧٦)، والنبيُّ ﷺ قبل شهادة الأعرابي في رؤية الهلال(٧٧) من غيرِ تفَحُّصٍ عن عدالتهِ، وإنما تفَحَّصَ عن إسلامِهِ فقط»(٧٨).

فهؤلاء لم يشترطوا في قبول الرواية مزيداً على الإسلام؛ ولذلك لم يفصلوا بين مَنْ روى عنه واحدٌ، وبين مَنْ روى عنه أكثر من واحد، وقبلوا رواية المجهول على الإطلاق(٧٩) .

وقد ردَّ أهلُ العلم هذا القول، وضَعَّفوهُ، منهم الخطيبُ البغداديُّ، إذ ذَكَرَ أَدلتَهم، وأَجابَ عنها، ثُمَّ قالَ: «بل قدْ قالَ كثيرٌ من النَّاسِ: إِنَّهُ يجبُ الاستظهارُ في البحثِ عن عدالةِ المُخْبِرِ بأكثر مما يجبُ في عدالةِ الشَّاهدِ؛ فثبتَ بما ذكرناهُ أَنَّ العدالةَ شيءٌ زائدٌ على ظهورِ الإسلامِ يحصلُ بِتَتبُّعِ الأفعالِ، واختبارِ الأحوالِ، واللهُ أَعلمُ»(٨٠)، ونحوه قول الإمام ابن حزم(٨١).

وقال القاضي الباقلانيّ(٨٢): «فأمَّا مَنْ قالَ: إنَّ العدالةَ هي ظاهرُ الإسلام؛ فإنَّهُ يقبلُ خبرَ مَنْ جهلتْ عينُهُ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا مسلماً، ويجبُ عليهم أن لا يقبلوا خبره حتى يعلموا مع إسلامِهِ أَنَّهُ بريءٌ من الفسقِ المسقطِ للعدالةِ، ومع الجهل بعينهِ لا يؤمن أن يكونَ مِمَنْ أصابَ فسقاً إذا ذُكرَ عَرفوُهُ بِهِ»(٨٣).

٢. **قول ابن القَطَّان الفاسيُّ**(٨٤)، **وابنُ حجر** في قَبول رواية المجهول إذا وَثَّقَهُ أحدُ أَئِمةِ الجرحِ والتعديل معَ روايةِ واحدٌ عنهُ، قال ابنُ القطَّان: «ولو ثبتَ لدينا كونُهُ[أي المجهول] عدلاً لمْ يَضُرُّهُ أن يكونَ لا يروي عنهُ إلا واحدٌ؛ لأَنَّ العددَ ليسَ بشرطٍ في الرواية»(٨٥).

وقال ابنُ حجر: «فإن سُمَّيَ الراوي، وانفردَ راوٍ واحدٌ بالروايةِ عنهُ فهو مجهولُ العينِ كالمبهمِ، إلَّا أن يُوثِّقَهُ غيرُ مَنْ يَنْفَرِد عنهُ على الأصح ...»(٨٦).

وقد ذكر أكثرُ أهل العلم هذا القول ضمن الأقوال المرجوحة(٨٧)؛ لكن يبدو لي أَنَّ هذا القولَ موافقٌ لمذهب الجمهور في قبول رواية الراوي إذا روى عنه اثنان ووُثِّق؛ لأنَّ توثيقَ إمامٍ من أَئِمَّةِ

الجرحِ والتعديل يدلُّ على معرفتِهِ بحالِهِ؛ فيقوم مقام الراوي الثاني؛ لأنَّ الغرضَ، من الروايةِ عن الشَّخصِ معرفتُهُ, والتوثيقُ فيه معرفةٌ زائدةٌ؛ فكأنَّ هذا الراوي روى عنهُ اثنان، ووُثِّق, فانطبَقَتْ عليهِ شروطُ القبول، واللهُ تعالى أَعلم .

٣. **قول الإمام ابن عبد البَّر** في قبول رواية المجهول إذا كان مشهوراً _ وإن لمْ يروِ عنهُ إلَّا واحدٌ_، قال ابنُ عبد البَرّ: «...إلا أن منْ لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ فهو مجهولٌ عندهم؛ إلا أنّي أقول:

إن كان معروفاً بالثِّقَةِ والأمانةِ والعدالةِ فلا يضرُّهُ إذا لم يرو عنه إلا واحدٌ»[٨٨].

وقد نقلَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ عن ابنِ عبد البَرّ قولَهُ هذا مع زيادَةٍ، وتفصيلٍ[٨٩].

وهذا القول مطابقٌ لشرطِ تحققِ العدالةِ، وهو الشُّهرةُ المطلقةُ التي تُخرجُ صاحبَها عن حَدِّ الجهالةِ، ويُستغنى بها عن تعديل المعدلين، وثناء المُزَكِّين، قال الخطيبُ البغداديُّ: «بابٌ في المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المُعدِّل مثالُ ذلك: أن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، والليث بن سعد،... وأحمد بن حنبل، وعلي، ابن المديني، ويحيى بن معين، ومَنْ جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يُسأل عن عدالتهم، وإنَّما يُسأَل عن عدالة مَنْ كان في عداد المجهولين أو أَشكلَ أَمره على الطالبين»[٩٠].

وقال ابنُ الصَّلاح: «فمَنْ اشتهرتْ عدالتُهُ بين أهل النقلِ، أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناءُ عليه بالثقةِ، والامانةِ استغني فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِهِ تنصيصاً، وهذا هو الصحيحُ في مذهب الشافعيﷺ، وعليه الاعتمادُ في فَنِّ أصولِ الفِقه»[٩١].

٤. **وهناك أقوالٌ أُخرى** في قبولِ روايةِ مجهول العينِ، منها: إذا انفرَدَ بالروايةِ عنه إمامٌ من أئِمَّة الجرح والتعديل، ووَثَّقَه[٩٢], ومنها: إذا كان الراوي عنه ممَنْ عُرِفَ مِن عادَتِهِ أَنَّه لا يروي إلّا عن ثقة: كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطَّان, وعبدالرحمن بن مهدي، وأَضرابهم.

وقد كانت هذه الأقوال محلَّ خلافٍ بين أهل العلم في قبولها ورَدِّها– وإن كان الراجحُ عند الجمهور الرَّدَّ[٩٣]–، ولذا قال الصنعانيُّ في الردِّ عليهم: «ووجه قول المحدثين: أنَّهُ يَتَنَزَّلُ [المجهول العين الموثَّق] منزلةَ التوثيق المبهم إذا كان اسمُ الرجل وعينُه لم تثبت إلا من جهة مَنْ وَثَّقة، فكأنَّه قال: "حدثني الثقة"، وذلك غير مقبول عند أهل الحديث»[٩٤].

والأمر نفسُهُ ينطبقُ على مَنُ لا يروي إلّا عن ثقةٍ؛ لأنَّه لم ينُصّ على التوثيق, واللهُ تعالى أَعلم.

ثانياً: حكم رواية مجهول الحال.

اتفق جمهورُ أهل العلم على رَدِّ روايتِهِ، وعدمِ قَبولها[٩٥]؛ لأنَّهُ بروايةِ اثنين عنه ارتفعت عنه جهالة العين، ولم تثبتْ عدالتُه، بل بقي مجهول الحال، قال الخطيبُ البغداديُّ: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم...إلا إنَّهُ لا يثبتُ له حكم العدالة بروايتهما عنه»[٩٦].

وقال الآمديُّ[٩٧]: «مذهب الشافعي وأحمد وأكثرُ أهلِ العلم أَنَّ مجهولَ الحالِ غيرُ مقبولِ الروايةِ، بل لا بُدَّ من خبرةٍ باطنةٍ بحالِهِ ومعرفةِ سيرتِهِ، وكشف سريرتِهِ أو تزكيةِ مَنْ عُرفتْ عدالتُهُ, وتعديلِهِ لَهُ»[٩٨], ونحوه قول الإمام ابنُ قدامة الحنبليّ[٩٩].

وقال ابنُ الصلاح: «المجهولُ العدالةِ من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايتُهُ غيرُ مقبولةٍ عند الجماهير»[١٠٠], وقال النَّوويُّ: «روايةُ مجهول العدالَةِ ظاهراً وباطناً لا تُقبَلُ عندَ الجماهير»[١٠١], وقال تاج الدين السُّبْكِيُّ: «أَمَّا الْمَجْهُولُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَمَرْدُودٌ إجْمَاعًا»[١٠٢].

وأَمَّا الذين قَبلوا روايتَه فهم أَكثرُ الذين يقبلون رواية مجهول العين بل من بابٍ أولى، كالحنفية الذين لا يشترطون مزيداً على الإسلام، وكذلك البزارُ والدارقطنيُّ القائلَين بثبوت العدالةِ لمن روى عنه اثنان، ومعهما ابنُ خزيمة وابنُ حبَّان القائلَين بثبوتِ العدالةِ للراوي بروايةِ راوٍ واحدٍ مشهورٍ عنه, كما ذكرنا أَقوالهم، وأَدلَّتهم في فقرة حكم رواية مجهول العين[١٠٣], وكذلك قَبِلَ روايَتَهُ مَنْ يرى أَنَّ مجرَّدَ روايةَ العدل عن الراوي تعديلٌ لهُ[١٠٤]، وكذا إذا كان الراويان عنه لا يرويان إلَّا عن ثقَةٍ[١٠٥].

ونسَبَ النَّوويُّ القبولَ إلى كثيرٍ من المحقِّقين[١٠٦].

ويتضحُ أنَّ الجامع بين هذه الأقوال هو: أنَّ رواية العدل –أو أكثر– تعديلٌ للمرويِّ عنه، وهذا خلافُ ما عليه الجمهورُ – كما ذكرنا سابقاً[١٠٧]– ولذلك رَدَّ الجمهورُ هذه الأقوال، وضعفُّوها[١٠٨]، واللهُ تعالى أعلمُ.

ثالثاً: حكم رواية المستور.

وردتْ عن أهلِ العلمِ ثلاثةُ مذاهب في حكْمِ روايةِ المستور:

الأول: الرَّدُّ مطلقاً, وعدمُ القبول, وبِهِ قال جمهورُ أهل العلمِ.

فعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْبَلُ المستور ما لم تُعْلَمْ الْعَدَالَةُ كَالشَّهَادَةِ[١٠٩].

وقال إمامُ الحرمين: «المستورُ الذي لم يظهر منه نقيضُ العدالة, ولم يتفق البحث الباطن عن عدالتِهِ,...والذي صارَ إليه المعتبرون من الأُصوليين أنَّهُ لا تُقبلُ روايتُهُ, وهو المقطوعُ بِهِ عندنا, والمعتمد فيه الرجوع إلى إجماع الصحابة, فإنَّا نعلمُ منهم بمسلك الاستفاضةِ والتواتر أنهم كانوا لا يقبلون روايات المُجان والفسقة وأصحاب الخلاعة ولو ناداهم إنسانٌ بروايةٍ لا يبتدروا العمل بروايته ما لم يبحثوا عن حالتِهِ ويطَّلعوا على باطنِ عدالتِهِ, ومَنْ ظنَّ أنهم كانوا يعملون برواية كُلِّ مجهولِ الحال فقد ظن محالاً»[١١٠].

وقال السرخسيُّ: «أمَّا المستور فقد نصَّ محمد[بن الحسن الشيباني] (رحمه الله) في كتاب الاستحسان على أن خبره كخبر الفاسق... وما ذكره في الاستحسان أصحُّ في زماننا فإنَّ الفسقَ غالبٌ في أهل هذا الزمان فلا تعتمد رواية المستور ما لم تتبين عدالته»[١١١], وقال تاج الدين السُّبْكِيُّ: «فَلَا يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ بَاطِنًا، وَهُوَ الْمَسْتُورُ»[١١٢], وقال ابنُ حجر: «فإنَّ جمهورُ المحدثين لا يقبلون رواية المستور, وهو قسمٌ من المجهول, فروايتُهُ بمفردها ليست بحُجَّةٍ عندهم»[١١٣] .

ويتضح من كلامهم أنَّ سبب الرَّدِّ هو عدم تحقق شرط قبول الرواية وهو ثبوت العدالة .

الثاني: القبول مطلقاً, وبِهِ قال بعضُ أهلِ العلم.

فمِمَنْ قَبِلَهُ وقطَعَ بالاحتجاجِ بِهِ: الإمامُ سُليم الرازيُّ[١١٤] من فقهاء الشافعيَّة, وعلَّلَ قَبُولَهُ بقولِهِ: «لأنَّ أمر الأخبار مبنيٌّ علي حُسن الظَّن بالراوي؛ ولأنَّ رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن؛ فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر, وتفارقُ الشهادة فإنَّها تكون عند الحُكَّام, ولا يتعذر عليهم ذلك, فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن»[١١٥].

وقد وافقه على هذا القول الإمامُ ابنُ الصَّلاح, فقال – مُعلِّقاً على قولِهِ–: «ويشبَهُ أن يكونَ العملُ على هذا الرأي في كثيرٍ من كتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرواة الذين تقادم العهد بهم, وتعذرت الخبرةُ الباطنة بهم, والله أعلم»[١١٦].

وقبِلَهُ – أيضاً– الإمامُ أبو بكر بنُ فُورَك[١١٧] من الشافعية[١١٨].

وكذلك قبلَه الإمامُ أبو حنيفة(رحمه الله), وقال: «إنَّهُ بمنزلَةِ العدل في رواية الأخبار لثبوت العدالة له ظاهراً»[١١٩]؛ لكنَّهُ قيَّدَه بأهلِ القرون الأُولى, قال ملاَّ علي القاري: «وإنَّما قبلها الإمام أبو حنيفة في صدرِ الإسلام حيثُ كان الغالب على النَّاس العدالة، فأمَّا اليوم فلابُدَ من التزكية لغلبَةِ الفسق»[١٢٠].

وقبِلَ المستُورَ– أيضاً– الزيديَّةُ, قال الصنعانيُّ: «ظاهر المذهب[أي مذهب الزيدية] قبول هذا المسمى عندهم بالمستور,... والأدلة في قبول خبر الآحاد تتناوله»[١٢١].

ونسَبَ النَّوويُّ القبولَ إلى كثيرٍ من المحقِّقين[١٢٢], وقال: «والأصحُّ قبول رواية المستور»[١٢٣].

ويقبلُ رواية المستورِ – بل من بابٍ أولى– الذين يرونَ ثبوتَ العدالةِ للراوي بمجرَّدِ روايةِ اثنينِ عنه كالبزَّار والدارقطنيّ، ومعهما ابنُ خزيمة وابنُ حبَّان القائلَين بثبوتِ العدالةِ للراوي بروايةِ راوٍ واحدٍ مشهورٍ عنه, كما ذكرنا أقوالهم في مطلبِ ارتفاعِ الجهالة[١٢٤] .

ويظهرُ أنَّ سببَ القبول هو النَّظَرُ إلى ما ظهرَ من عدالةِ الراوي – وإن لم تُعلم عدالته الباطنة–, وأنَّهُ يكفي في قبول الرواية.

وبعد الوقوفِ على أقوالِ الذين رَدُّوا روايةَ المستُور, وأقوالِ الذين قَبِلوا روايتَهُ؛ لابُدَّ من معرفةِ سبب الخلافِ بين الطرفين, وقدْ ذكرهُ الإمامُ السَّخاويُّ بقولِهِ: «والخلاف مبنيٌّ على شرطِ قبول الروايةِ: أهو العلمُ بالعدالَةِ, أوعدم العلم بالمُفَسِّقِ؟ إن قلنا: الأول, لم يُقبل المستور, وإلَّا قَبِلْناهُ»(١٢٥).

ويقصدُ الإمامُ السَّخاويُّ أنَّه إن كان شرط قبول الروايةِ هو ثبُوتُ عدالةِ الراوي التي ينصُّ عليها أئمَّةُ الجرحِ والتعديل, والتي تدلُّ على تزكية الراوي ظاهراً وباطناً؛ فإنَّ روايةَ المستورِ لا تُقبلُ لفقدن النَّصِّ على عدالتِهِ, وإمَّا إن كان شرطُ الروايةِ عدم العلم بالمُفَسِّقِ؛ فإنَّ روايةَ المستورِ تُقبلُ؛ لكونِهِ قدْ عُلِمِ عدمُ الفسقِ فيهِ, ولو في الظاهر .

ولا شكَّ أنَّ الشرطَ الأولَ هو الراجحُ كما هو شائعٌ ومعروفٌ عند أهل هذا الشأن, واللهُ تعالى أعلمُ.

الثالث: التوقف لحين استبانَةِ حالِهِ, وبِهِ قال بعضُ أهلِ العلمِ.

فممَنْ ذَهَبَ إلى هذا الرأي: إمامُ الحرمين, إذ قال: «والذي أوثرهُ في هذه المسألة ألَّا نُطلِقَ رَدَّ روايةَ المستورِ ولا قبولها, بل يقالُ: روايةُ العدل مقبولةٌ, وروايةُ الفاسقِ مردودةٌ, وروايةُ المستورِ موقوفةٌ إلى استبانةِ حالَتِهِ»(١٢٦).

فالتوقُّفُ عند إمام الحرمينِ مؤقَّتٌ لحين الوقوف على حقيقةِ حال المستور؛ فإن ظهرَ أنَّهُ عدلٌ قُبلَت روايتَهُ, وإن ظهرَ غيرُ ذلك لمْ تُقبل, ولذلك يرى إمامُ الحرمينِ الانكفافَ عن الحلال إذا روى المستورُ ما يدُلُّ على تحريمِهِ، يقولُ (رحمه اللهُ): «ولو كنا على اعتقادٍ في حلِّ شيءٍ فروى لنا مستورٌ تحريمَه, فالذي أراهُ وجوب الانكفافِ عمَّا كنَّا نستحلُهُ إلى استتمام البحث عن حال الراوي, وهذا هو المعلوم من عادتهم وشيمهم, وليس ذلك حكماً منهم بالحظر المترتب على الرواية, وإنَّما هو توقفٌ في الأمر, فالتوقف عن الإباحة يتضمن الانحجاز, وهو في معنى الحظر, فهو إذاً حظرٌ مأخوذٌ من قاعدة في الشريعة ممهدة, وهي التَّوقُّفُ عند بدء ظواهر الأمور إلى استتبابها, فإذا ثبتت العدالةُ فالحكمُ بالرواية إذ ذاك»(١٢٧).

وقد وافقَ الإمامُ ابنُ حجر إمامَ الحرمينِ فيما ذهبَ إليهِ, إذ قال: «والتحقيقُ: أنَّ رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها, بل يقالُ: هي موقوفةٌ إلى استبانةِ حالِهِ»(١٢٨).

ويبدوا هذا الرأي قويَّاً لأوَّلِ وهلةٍ كونهُ يأخذُ بنظر الاعتبار التروي في الحكم على روايةِ المستور, ويميلُ إلى البحث والتنقيب لكشفِ حقيقةِ أمرِهِ, وكان يُمكنُ لهذا الرأي أن يُطبَّقَ على أرضِ الواقعِ في زمن الرواية, ووجود أئمَةِ الجرح والتعديل الذين يُسألون عن الرواة, ويبيّنونَ أحوالهم؛ لكن بعد تدوين كتب الرجال, وَوصف كلِّ راوٍ بما يليقُ بحالِهِ أصبَحَ كشفُ حالِ المستورِ أمراً في غاية الصعوبة, إذ أنَّ الأئمّة دونوا في مصنفاتهم كل ما يتعلق بالرواة, اللَّهمَّ إلَّا أن يقصدَ أصحابُ هذا الرأي

نفراً يسيراً من المستورين الذين اختلفت أقوالُ الأئمَّةِ فيهم بين مَنْ عرَفَ حالهم ومَنْ لم يعرِفْهُ, فيمكنُ أن تُجمعَ الأقوال المختلفة, ويُرجَّحُ القولُ الذي يُخرجُ المستور إلى حيِّز المعروفين, واللهُ أعلم.

المطلب الثالث: الرجالُ المجهولون في صحيح البخاري.

أوَّلاً: إمكان وجود الرجالِ المجهولين في صحيح البخاري

رُبَّ سائلٍ يسأل: هل يوجدُ رجالٌ مجهولون في صحيح البخاري؟.

وللإجابة على هذا السؤال, لا بُدَّ من معرفَةِ شرْط الإمامِ البخاري في صحيحه, إذ من الشائع لدى أهل هذا الفن أنَّ الإمامَ البخاريَّ التزمَ أنْ لا يُخرِجَ في صحيحِهِ إلَّا الحديث الصحيح, فقد قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ, وتركت من الصحاح لحال الطول»[١٢٩].

وهذا يقتضي تعديل جميع رواتِهِ؛ لأنَّ من شروط الحديث الصحيح أن يكونَ رواتُهُ عدولاً ضابطين.

وقدْ وافقتْ الأُمَّـةُ كلُّها الإمـامَ البخـاريَّ علـى شرطِهِ, وقَبِلتْ حكمَـه, قـال ابـنُ دقيـق العيـد: «ولمعرفة كون الراوي ثقةً طرُقٌ... ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به, وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأُمَّـةُ أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة, وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذُكِرَ فيهما...»[١٣٠].

بلْ حتى مَنْ وُجِدَ من رجالِ الصحيحين ممن تكلَّم فيه بعضُهم؛ فإنَّ القولَ الفصل فيهم هو للبخاريِّ ومسلمٍ؛ لأنَّهما أقعدُ بصناعةِ الحديثِ, وأعرفُ بشروطِهِ, قال ابنُ دقيق العيد: «وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلَّم فيه بعضُهم, وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المَقْدِسي[١٣١] يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: (هذا جَاز القَنْطَرَةَ) يعني بذلك أنَّه لا يُلتفتُ إلى ما قيلَ فيهِ، وهكذا نعتقدُ وبِهِ نقولُ ولا نخرجُ عنه إلاَّ ببيانٍ شافٍ, وحجَّةٍ ظاهرةٍ تزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمناهُ من اتفاق النَّاسِ مَنْ بعد الشيخين على تسميةِ كتابيهما بـ(الصحيحين)، ومن لوازم ذلك تعديلُ رواتهما»[١٣٢].

وقال الذهبيُّ: «فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلم في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة بل حَسَنةٌ أو صحيحة ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات ففيهم من في حِفظِه شيء وفي توثيقه تردُّد فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن»[١٣٣].

وقال ابنُ حجر: «ينبغي لكلِّ منصفٍ أن يعلمَ أن تخريجَ صاحب الصحيح لأيِّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالتهِ عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته, ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور

الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين, وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّجَ عنه في الصحيح, فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما... فأما جهالة الحال فمندفعةٌ عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأنَّ شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالةِ, فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنَّهُ معروفٌ,... ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا»[١٣٤].

وخلاصة الأمر أنَّ اشتراطَ البخاريّ ومسلم اخراج الحديث الصحيح والاقتصار عليه, ثُمَّ تلقي جمهور الأُمَّةُ لكتابيهما بالقبول وموفقتهما على شرطهما, والعمل بما فيهما من الأحاديث؛ كُلُّها أدلةٌ على تعديل رجالهما, ونفي الجهالة عنهم.

ثانياً: سببُ وصف بعض الرجال في صحيح البخاري بالجهالة.

بعد أن تبين لنا بوضوح في المطلب السابق عدم وجود رجلٍ مجهولٍ في صحيح البخاري, فإنَّ السؤال الذي يطرحُ نفسه: ما سببُ وصف بعض الرجال في صحيح البخاري بالجهالة إذاً؟ .

وللإجابةِ على هذا السؤال أقول: تبَيَّن من خلال دراسةِ أحوالِ مَنْ وصُفوا بالجهالة– كما سيأتي في المبحث القادم– أنَّه يُمكن إرجاعُ الأسباب إلى أمرين رئيسين:

الأول: قلَّةُ العلم بأحوال الراوي, وعدم الاحاطة بجوانب شخصيتِه, ومعرفته معرفةً تامَّة.

وهذا السبب يكادُ أن يكونَ الأهم من بين الأسباب, إذْ سيتبينُ لنا عند الدراسة النقدية لأحوالِ الرواةِ الذين وُصِفوا بالجهالة في المبحث القادم أنَّ كثيراً من أئمةِ الجرح والتعديل لمْ يطَّلعوا على أحوال الرواة اطِّلاعاً تامَّاً, وخفيتْ عنهم جوانبُ كثيرةٌ من شخصيَّة الراوي, ورُبَّما اشتبهوا بغيرهِ فوَصفُوه بالجهالةِ لذلك, قال السُّيوطيُّ: «جهل جماعةٌ من الحفاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم, وهم معروفون بالعدالة»[١٣٥].

ولا حاجةَ لذكرِ هذهِ الأقوال وما ردَّ به أهلُ العلم عليها؛ لأنَّها ستأتي مبسوطة في المبحث القادم.

الثاني: المذاهب الخاصة لبعض أئمة الجرح والتعديل في تجهيل الرواة.

إذْ أنَّ بعضَ أئمةِ الجرح والتعديل لهُ مذهبٌ خاصٌّ في تجهيل الرواة يختلفُ عما هو معروفٌ بين أهلِ العلمِ, لذلكَ لمْ يقبل العلماء أقوالهم, وضعَّفوها .

ومن أشهر هؤلاء العلماء: **الإمام أبو حاتم الرازيُّ**[١٣٦], وهو أكثرُ مَنْ أطلقَ وصفَ الجهالة على رجال البخاريّ إذ بلغ عددُهم: "ستَّةٌ" من بين أحدَ عشر رجلاً وُصِفوا بذلك, كما سيأتي في المبحث القادم.

وقد أشار أهلُ العلم إلى أنَّ الإمامَ أبا حاتم يُعدُّ من طبقة المتشدّدين في الجرح والتعديل، قال ابنُ حجر: «... وذلك أن كلَّ طبقةٍ من نُقَّاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ... ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري, وأبو حاتم أشدُّ من البخاري»(١٣٧).

ولذا فتوثيقه مقبولٌ وأمَّا جرحهُ فيُتوقفُ فيهِ حتى يُوافقه غيرهُ, قال الإمامُ الذهبيُّ: «إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فَتَمَسَّك بقوله، فإنّه لا يُوَثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيرُه، فإنْ وثَّقهُ أحدٌ، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنّه مُتَعَنِّتٌ في الرّجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحُجَّةٍ، ليس بقوي, أو نحو ذلك»(١٣٨).

فالذهبيُّ بقولِهِ: «وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتجُّ به، فتوقف...»، يُشيرُ إلى بعض ملامحِ مذهبِ أبي حاتم الخاصّ في تجريحِ الرّجال, فإذا وصفَ أحَدَهم بالجهالةِ؛ فنتوقَّفُ فيه حتى يُوافقهُ غيرُهُ, وأمَّا إذا وثَّقهُ أحدٌ غيرُهُ فلا يُقبلُ ذلكَ من أبي حاتم, وهذا على الغالب وليس مطلقاً.

وقال ابنُ دقيق العيد: «لا يكون تجهيل أبى حاتم حجة، ما لمْ يوافقْه غيرُه»(١٣٩).

وقال ابنُ القَيِّم: «إنَّ أبا حاتم الرازي يُجهل رجالاً وهم ثقاتٌ معروفون, وهو متشددٌ في الرجال»(١٤٠).

ويَتضحُ منهجُ أبي حاتم الخاص أكثرُ عندما يذكرُ أهلُ العلم أنَّ أبا حاتم قد لا يقصدُ المعنى الاصطلاحي للجهالةِ, إذْ المعروفُ أنَّ أهل العلم إذا أَطلقوا لفظَ الجهالة فإنَّهم يعنونَ بهِ جهالةَ العين, وأمَّا أبو حاتم فيقصِدُ جهالة الحال, أو ما هو أعمَّ من ذلكَ؛ أيْ: عدمَ علمِهِ هوَ بحال الراوي, قال السَّخاوي: «على أنَّ قول أبي حاتم في الرجل: (أنه مجهول) لا يريد به أنه لم يروِ عنه سوى واحد؛ بدليل أنَّهُ قال في داود بن يزيد الثقفي: (مجهول)(١٤١) مع أنه قد روى عنه جماعة, ولذا قال الذهبيُّ عقبة: «هذا القول يوضح لك أن الرجلَ قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعةٌ ثقاتٌ» يعني أنه مجهول الحال وقد قال في عبد الرحيم بن كردم بعد أن عَرَّفهُ بروايةِ جماعةٍ عنه أنَّهُ مجهولٌ(١٤٢)»(١٤٣).

وكدليلٍ على ما سبق نجدُ أنَّ أبا حاتم قدْ يُصحِّحُ –أحياناً– حديث الرجل أو يُحسِّنه بعد أنْ يصفهُ بالجهالة!, وهذا يدلُّ على أنَّهُ قَدْ لا يقصدُ المعنى الاصطلاحيّ للجهالة الذي يدلُّ على الطعن في الراوي؛ وإنَّما يقصدُ عدمَ علمِهِ هو بحال الراوي– وإن كان معروفاً عند غيرِهِ–، ومن الأمثلةِ على ذلك:

أ– أحمد بن إبراهيم أبو صالح الخراساني, قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: « شيخٌ مجهولٌ, والحديث الذي رواه صحيح»(١٤٤).

ب– أحمد بن بحر العسكريُّ, قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عنهُ وعرضتُ عليه حديثَه, فقال: «حديثٌ صحيحٌ" وهو لا يعرفه»(١٤٥), مع أنَّه قدْ روى عنه اثنان.

ت- قتيبة بن مهران, روى عنه يونس بن حبيب الأصفهانيُّ, وذكر أنَّه من خيار النَّاس, قال ابنُ أبـي حـاتم: «سـألت أبـى عنـه فقـال: «لا اعرفـه والحـديث الـذي رواه مشـهور»(١٤٦). وغيرهـا كثير(١٤٧).

ولذا قال الإمامُ ابنُ حجر تعليقاً على بعض هذهِ الأمثلةِ: « قلتُ: وكلام أبـي حـاتم هذا محتمل، فإنه يطلقُ المجهول على ما هو أعمُّ من المستورِ وغيرِهِ ...»(١٤٨) .

وهناك أَئمَّةٌ آخرون – غير أبي حاتم- لهم مناهجُ خاصَّة في تجهيلِ الرواةِ, لكنَّ أقوالهم المتعلِّقَةِ برجال البخاريّ قليلة جدًّا, لذا سأُشيرُ اليها في مواضِعِها, ولا حاجةَ لإفرادها بالكلام, واللهُ أعلم.

المبحث الثاني
الدراسة النقديَّة للرِّجالِ الذين وُصِفوا بالجهالة في صحيح البخاريّ

المطلب الأوَّل: رواة الأحاديث المسندة(١٤٩) .

الراوي الأوَّل: إبراهيم بن عبد الرحمن المخزوميُّ.

- التعريفُ بِهِ.

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، القرشيُّ المخزوميُّ المدنيُّ، وأُمُّهُ أُمُّ كلثوم بنتُ أبي بكر الصديقﷺ، وهو تابعيٌّ, روى عن جابر بن عبد الله، والحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وجده عبد الله بن أبي ربيعة، وأبي خُنَيْس الغفاري، وخالته عائشة أم المؤمنين، وأُمِّه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ﷺ، روى عنه الزهريُّ، وابناه إسماعيل، وموسى، وسعيدُ بن سلمة بن أبي الحسام، وأبو حازم سلمةُ بن دينار المدنيُّ، والضَّحَّاكُ بن عثمان الحزاميُّ، وفائد مولى عبادل(١٥٠).

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أخرَجَ له البخاريُّ حديثاً مُسنَداً واحداً، فقال: «حدثنا سَعِيدُ بن أبي مَرْيَمَ حدثنا أبو غَسَّانَ قال حدثني أبو حَازِمٍ عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد اللَّهِ بن أبي رَبِيعَةَ عن جَابِرِ بن عبد اللَّهِ ﷺ... الحديث في قِصَّةِ جابر ﷺ مع اليهوديّ، ودعاء النبيّ ﷺ لَهُ بالبرَكَةِ في نَخْلِهِ حتى وفَّى دين اليهوديّ»(١٥١).

وقد ذَكرَ البخاريُّ هذه الرواية متابعةً لطرقٍ متقدِّمة لثلاثةٍ من التابعين رَوَوْا هذا الحديث(١٥٢).

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمامُ ابنُ القَطَّان الفاسيُّ، إذ قال فيه: «لا تعرفُ لَهُ حالٌ، وإنْ كان قد روى عنه الزهريُّ، وابناه إسماعيلُ، وموسى، وسعيدُ بن سلمة ...»[١٥٣].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام ابنُ معين، إذ قال فيه: «ليس به بأس»[١٥٤]، وهذ توثيقٌ منه؛ لأنَّهُ قال: «إذا قلتُ في رجلٍ: ليس به بأس، فهو عندي ثقةٌ»[١٥٥]، وهذا في الأغلب، وكذلك قال ابنُ حجر[١٥٦].
٢. الإمام ابنُ حبّان، إذ ذكره في كتابه: «الثِّقات»[١٥٧].
٣. الإمام الذهبيّ، إذ ردَّ على ابن القطان بقولهِ: «قلت: ذكره ابنُ حبّان في الثِّقات»[١٥٨].
٤. الإمام ابنُ المُلَقِّن[١٥٩]، إذ قال فيه: «إنَّه ثقةٌ، ذكره ابن حبان في ثقاته»[١٦٠] .
٥. الإمام ابنُ حجر، إذ قال عنه: «مقبولٌ»[١٦١]، وهذا من ابن حجر تقويَةٌ، ونَفْيٌ للجهالةِ عن هذا الراوي؛ لأنَّهُ قال عن هذه المرتبة: «السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع ...»[١٦٢] .

وقال في رَدِّهِ على ابنِ القَطَّان: «قلتُ: وروى عنه جماعةٌ، ووثقه ابنُ حبان»[١٦٣]، وهذه إشارةٌ من ابنِ حجر إلى ما تَرْتَفِعُ الجهالَةُ بِهِ، وهو: أنْ يروي عنه أكثرُ من راوٍ واحدٍ، وأن يُوثَّق.

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه ثقةٌ غيرُ مجهولٍ، بدليل توثيقِ ابن حبَّان، والأئمَةِ لَهُ، وروايةِ الكبار عنه كالزهريّ، وأضرابِهِ، وكذلك رواية البخاريّ لَهُ في صَحيحِه، وهذا يرفعُ الجهالةَ عنهُ؛ لأنَّ هؤلاء معهم زيادةُ علْمٍ لا توجد لدى مَنْ وصَفَهُ بالجهالَةِ، ومَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ على مَنْ لَمْ يَعْلَم.

وثَمَّةَ قرائِنُ أُخرى ترفعُ الجهالة عنه، منها: أنَّه تابعيٌّ من أُسرَةٍ معروفةٍ، ومشهورٌ بالروايةِ عن الصحابةﷺ، وعلو منزلةُ التابعين مع الشُّهرَةِ ترفَعُ عنه الجهالة، ومنها: أنَّ هذا الحديث مشهورٌ لهُ طُرُقٌ كثيرةٌ, وقدْ تابعَ إبراهيمُ في روايتِهِ الطرُق التي قبله- لا سيَّما عند البخاريّ- وكثرَةُ الطُرُقِ تُغْنِي عن الشُّهرَةِ التي تَرْفَعُ الجهالة، كما قَال ابن حجر[١٦٤].

وأمَّا تجهيل ابنِ القَطَّان لإبراهيم مع كثرة الرواة عنه فهو مذهبٌ خاصٌّ بِهِ لم يُوافِقْهُ الأئمةُ عليه[١٦٥]؛ لأنَّه خلافُ ما عليه أكثرُ العلماء, كما إنّهُ من طبقة المتشدِّدين كما قالَ أهلُ العلم[١٦٦]، واللهُ تعالى أعلم.

الراوي الثاني: أسامة بن حفص المدني.

- التعريفُ بِهِ.

هو أسامة بن حفص المدني، من الثامنة[١٦٧]، روى عن: هشام بن عروة، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، ومحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو ثابت محمد بن عبيد الله المديني، ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، وغيرهم[١٦٨].

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أخرَجَ له البخاريُّ حديثاً مُسنَداً واحداً بمتابعةِ غيرِهِ لَهُ، فقال: «حدثنا محمد بن عُبَيْدِ اللَّهِ حدثنا أُسَامَةُ بن حَفْصٍ الْمَدَنِيُّ عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ قَوْمًا قالوا لِلنَّبِيِّﷺ: **«إِنَّ قَوْمًا يأتوننا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عليه أَمْ لَا؟ فقال ﷺ: سَمُّوا عليه أَنْتُمْ وَكُلُوهُ قالت: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكُفْرِ»**[١٦٩] وقال البخاريُّ بعده: «تَابَعَهُ عَلِيٌّ عن الدَّرَاوَرْدِيِّ[١٧٠] وَتَابَعَهُ أبو خَالِدٍ[١٧١]وَالطُّفَاوِيُّ[١٧٢]».

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمامُ اللَّالكائيُّ[١٧٣]، إذ قال عنه: «مجهولٌ؛ ولم يذكره البخاريُّ في التاريخ»[١٧٤].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمامُ الذهبيُّ إذ قال فيه:« ثقةٌ ضَعَّفَهُ الأَزْدِيُّ[١٧٥] وحده روى لهُ البخاريُّ حديثاً بمتابعةِ جماعةٍ لـه», وقـال: «صـدوقٌ, ضَـعَّفَهُ الأَزْدِيُّ بـلا حُجَـةٍ، وقـال اللالكـائيُّ: مجهـولٌ، قلـتُ: روى عنـه أربعةٌ»[١٧٦].

ويشير الذهبي الذهبيُّ بقوله: (روى عنه أربعةٌ) إلى ارتفاعِ الجهالة عنه.

وأمَّـا تضـعيفُ الأزدي فغيـرُ معتمـدٍ؛ لأنَّ الأزدي نفسُـهُ مُـتَكَلَّمٌ فيـه- كمـا بَيَّنَّـا فـي ترجمتِـهِ-، ولذلك قال الذهبيُّ: «وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير الى الغاية في المجروحين جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلم فيهم، وهو المُتَكَلَّمُ فيه»[١٧٧]، وقال: «لا يُلتفتُ إلى قول الأزدي؛ فإنَّ فـي لسانه فـي الجرح رهقا»[١٧٨]، كما أن ابن حجر كثيراً ما يُشيرُ فـي (تقريب التهذيب) إلى نحو ذلك[١٧٩].

٢. الإمام ابن حجر، إذ قال فيه: «صدوقٌ، ضعفه الأزدي بلا حُجَّة»[١٨٠].

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل رواية أربعة أنفسٍ عنه، وتوثيق الذهبيّ، وابنِ حجر له، وإخراج البخاري له في صحيحه_ وهي قرينة على توثيقه_ كما قدَّمنا ذِكْرَهُ.

وأمَّا وصفُ اللَّالكائيّ لهُ بالجهالةِ فمبنيٌّ على عدم معرفتِهِ لهُ، وظنِّهِ أنَّ أحداً لم يترجم لهُ، ولذا قال: «مجهولٌ؛ ولم يذكره البخاريُّ في التاريخ»[١٨١]، فردَّ عليه ابنُ حجر قائلاً: « قلت: كذا قال اللَّالكائيُّ، وقد ذكره البخاري في تاريخه في آخر باب من اسمه: أسامة، فقال: «أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة، وسمع منه محمد بن عبيد الله"[١٨٢]»[١٨٣].

فالبخاريُّ يعرفُ أُسامةَ وإن جهله اللَّالكائيُّ, وعُذرُهُ في الإخراج له موجودٌ، وهو: أنَّهُ لَمْ يُخرج لهُ منفرداً، وإنَّما بمتابَعةِ غيرِهِ له فانجبر القصور الذي فيه، وصَحَّ الحديث على شرطه، والله تعالى أعلم.

الراوي الثالث: أسباط أبو اليسع.

- **التعريفُ بِهِ.**

هو أسباط أبو اليسع البصري، يقال: اسم أبيه: عبد الواحد، من التاسعة[١٨٤]، روى عن: شعبة, وهشام الدستوائي, روى عنه: محمد بن عبد الله بن حوشب[١٨٥].

- **مروياتُهُ في الجامع الصحيح.**

أخرَجَ له البخاريُّ حديثاً مُسنَداً واحداً مقروناً بمسلم بن إبراهيم[١٨٦], فقال: « حدثنا مُسْلِمٌ [بن إبراهيم].

حدثنا هِشَامٌ حدثنا قَتَادَةُ عن أَنَسٍ, ح[١٨٧] وحدثني محمد بن عبد اللَّهِ بن حَوْشَبٍ حدثنا أَسْبَاطٌ أبو الْيَسَعِ الْبَصْرِيُّ حدثنا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ عن قَتَادَةَ عن أَنَسٍ ﷺ: أَنَّهُ مَشَى إلى النبيﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ, وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ[١٨٨], وَلَقَدْ رَهَنَ النبيﷺ دِرْعًا له بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ منه شَعِيرًا لِأَهْلِهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يقول: ما أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعُ بُرٍّ، ولا صَاعُ حَبٍّ, وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتِسْعَ نِسْوَةٍ »[١٨٩].

- **مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.**

الإمامُ أبو حاتم الرازي، إذ قال فيه: «هو مجهول»[١٩٠].

- **مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.**

الإمام ابن حجر، إذ قال في رَدِّهِ على أبي حاتم: «وقال أبو حاتم: «مجهول»، قلت: « قد عرفه البخاري»[١٩١]، ويعني ابن حجر: أنَّ البخاريّ ذكَرَ أسباط في التأريخ الكبير[١٩٢]، وعرَّفَ بِهِ، وأخرَجَ حديثَه في صحيحِهِ؛ مما يدُلُّ على معرفَتِهِ لَهُ.

- **القولُ الراجحُ فيه.**

إنَّهُ غيرُ مجهول، بدلالَةِ كلامِ ابن حجر، إذ أنَّهُ أشارَ إلى معرفةِ البخاريّ له، بينما جَهِلَهُ أبو حاتم لعدمِ معرفتِهِ بِهِ, كما أنَّ تجهيله غيرُ معتبرٍ إن لم يوافِقْه غيرُهُ، كما ذكرنا في المبحث الأول.

وعُذرُ البخاريّ واضحٌ في الإخراج له، وهو أنَّهُ أخرَجَ له مقروناً، كما توجد متابعات كثيرة له خارج الصحيح[١٩٣]، تدلُّ على استقامَةِ حديثِهِ, وصحَّةِ روايتِهِ.

الراوي الرابع: بيان بن عمرو البخاريُّ.

- **التعريفُ بِهِ.**

هو بيان بن عمرو البخاري أبو محمد العابد، روى عن عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، والنضر بن شميل، وسالم بن نوح، روى عنه البخاري، وعبيد الله بن واصل، وأبو زرعة، وليث بن يحيى الشيباني الاكاف، وغيرهم، كان يقرأ القرآن في اليوم والليلة ثلاث مرات (ت:٢٢٢هـ)[١٩٤] .

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أخرج له البخاري أربعة أحاديث مسندة:

الأول: قال البخاري: «حدثنا بيان بن عمرو حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: لم يكن النبيﷺ على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا على ركعتي الفجر»[١٩٥].

وقد تابعه أجلَّةُ الرواة على روايتهِ لهذا الحديث خارج الصحيح[١٩٦]، وهو حديثٌ مشهورٌ .

الثاني: قال البخاري: «حدثنا بَيَانُ بن عَمْرٍو حدثنا يَزِيدُ بنُ هارون حدثنا جَرِيرُ بن حَازِمٍ حدثنا يَزِيدُ بن رُومَانَ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ (رضي الله عنها) أَنَّ النبيﷺ قال لها: يا عَائِشَةُ لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فيه ما أُخْرِجَ منه، وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ له بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إبراهيم»[١٩٧]، وقد ساق البخاري لهذا الحديث ثلاثة طرق قبل هذا الطريق[١٩٨]، ليبُنَبّهَ إلى أنَّ الحديث محفوظٌ، ومشهور، ثُمَّ ذكر بعده كلاماً لبعض الرواة يتعلق بهدمِ ابنِ الزبير للبيت، وتوسعتِهِ.

الثالث: قال البخاري: «حدثني بَيَانُ بن عَمْرٍو حدثنا النَّضْرُ أخبرنا بن عَوْنٍ عن مُجَاهِدٍ أَنَّهُ سمع ابن عَبَّاسٍ ﷺ وَذَكَرُوا له الدَّجَّالَ بين عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ «كَافِرٌ» أو «ك ف ر»، قال: لم أَسْمَعْهُ؛ وَلَكِنَّهُ قال: أَمَّا إبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إلى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَجَعْدٌ[١٩٩] آدَمُ[٢٠٠] على جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ[٢٠١] كَأَنِّي أَنْظُرُ إليه انْحَدَرَ في الْوَادِي»[٢٠٢]، وقد أخرج البخاريُّ متابعةَ محمدُ بن المُثَنَّى لبيانِ على روايته[٢٠٣]، وأخرجه – أيضاً– من طريقِ أنسﷺ [٢٠٤] ليُنَبّهَ إلى أنَّهُ لم يعتمد على روايتِهِ وحدَهُ.

الرابعُ: قال البخاري: «حدثني بَيَانٌ حدثنا النَّضْرُ أخبرنا شُعْبَةُ عن قَيْسٍ قال سمعت طَارِقًا عن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قال: قَدِمْتُ على النبيﷺ بِالْبَطْحَاءِ فقال: أَحَجَجْتَ؟ قلت: نعم، قال: كَيْفَ أَهْلَلْتَ؟ قلتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالٍ كَإِهْلَالِ رسول اللَّهِﷺ، قال: طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حِلَّ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ, وَأَتَيْتُ امْرَأَةً من قَيْسٍ فَفَلَتْ رَأْسِي»[٢٠٥], وقد جاء طريق بيان هذا متابعةً للطُرُقِ الصحيحةِ التي أخرجها من قبلُ من طريقِ الرواة الأثبات[٢٠٦].

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمامُ أبو حاتم الرازيّ، إذ قال فيهِ: «هو شيخ مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح حديثٌ باطلٌ»[٢٠٧].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام ابن حبَّان، إذ ذَكرَهُ في كتابه: «الثقات»، وقال: «روى عنه محمد بن إسماعيل[البخاري]، وأهل بلده، وكان صاحبَ سُنَّةٍ, وفضلٍ»[٢٠٨].
٢. الإمام ابنُ عديّ، إذ قال فيهِ: «عالمٌ جليلٌ له غرائب»[٢٠٩].
٣. الإمام الذهبيّ، إذ قال فيه: «ثقةٌ»[٢١٠]، وقال في رَدِّهِ على أبي حاتم حول بطلان حديثِهِ: «قلت: الآفة من غيره، وإلا فهو صدوق»[٢١١].
٤. الإمام ابن حجر، إذ قال: « صدوقٌ جليلٌ»[٢١٢]، وقال: « أثنى عليه ابن المديني، ووثقه ابن حبان، وابن عدي، وقال أبو حاتم: " مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل"، قلت: ليس بمجهول من روى عنه البخاريُّ، وأبو زرعة، وعبيد الله بن واصل، ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالعهدة فيه على غيره؛ لأنَّه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف»[٢١٣]، وقال أيضاً: «وأراد أبو حاتم أن إسناد هذا الحديث باطل[٢١٤]، وجهالةُ بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنهُ، وعدالته ثبتت أيضاً»[٢١٥].

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل توثيق الأئمة له_ خلافاً لأبي حاتم_، وثبوت عدالته، ورواية الثقات عنه كما قال ابن حجر، كما إن رواياته في صحيح البخاري كانت في المتابعات، وأحدها أخرجها عنه لشهرتها، ومتابعة الحفاظ له خارج الصحيح كما ذكرنا، والله تعالى أعلم.

الراوي الخامس: الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصري.

- التعريفُ بِهِ.

هو الحكم بن عبد الله الأنصاري ويقال: القيسي وقيل: العجلي، أبو النعمان البصري من التاسعة[٢١٦] روى عن حماد بن زيد، وسعيد بن أبي عروبة وشعبة، ويزيد بن زريع، وغيرهم، روى عنه أحمد بن محمد

ابن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكيُّ، وأبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسيُّ، وعقبةُ بن مكرم العمي، ومحمد بن مالك العنبريُّ، وأبو موسى محمد بن المثنى، ومحمد بن المنهال الضرير[٢١٧].

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثاً واحداً مُسنَداً، إذ قال: «حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن سَعِيدٍ حدثنا أبو النُّعْمَانِ الْحَكَمُ هو بن عبد اللَّهِ الْبَصْرِيُّ حدثنا شُعْبَةُ عن سُلَيْمَانَ عن أبي وَائِلٍ عن أبي مَسْعُودٍ ﷺ قال: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كنا نُحَامِلُ[٢١٨]، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَائِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ

بِصَاعٍ فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عن صَاعِ هذا، فَنَزَلَتْ:﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ ﴾[٢١٩] الْآيَةَ»[٢٢٠], ثُمَّ ذكرَ البخاريُّ بعدها الرواية المختصرة التي تابع فيها الثقاتُ أبا النعمان على روايتِهِ[٢٢١].

- **مَّنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.**

الإمام أبو حاتم الرازي، إذ قال فيه: «مجهولٌ»[٢٢٢].

- **مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.**

١. الإمام البخاريُّ، إذ قال فيه: « كان يحفظ، سمع شعبة، حديثه معروفٌ»[٢٢٣].

٢. الإمام الذُّهليُّ[٢٢٤], إذ قال فيه: «حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله القيسيُّ, وكان ثبتاً في شعبة، عاجله الموتُ, سمعتُ عبد الصمد[٢٢٥] يُثَبِّتُهُ ويذكرهُ بالضبط »[٢٢٦] .

٣. الإمام عقبة بن مكرم[٢٢٧] إذ قال فيه: «كان من أصحاب شعبة من الثقات»[٢٢٨].

٤. الإمام ابن حبان, إذ قال فيه: «كان حافظا ربما أخطأ، روى عنه محمد بن مالك العنبري، وأهل بلده»[٢٢٩].

٥. الإمام الخطيب البغدادي، إذ قال فيه: «كان ثقة يوصف بالحفظ»[٢٣٠].

٦. الإمام الذهبيُّ، إذ قال فيه: «صدوق»[٢٣١].

٧. الإمام ابن حجر، إذ قال فيه: «ثقةٌ له أوهام»[٢٣٢], وردَّ على أبي حاتم بقولِهِ: « قلت: ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات، ووثقه الذهليُّ»[٢٣٣].

- **القولُ الراجحُ فيهِ.**

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل رواية الثقات عنه، وإطباق الأئمة على توثيقه، كما أن أبا حاتم نفسه قال فيه: «كان يحفظ روى عن شعبة، روى عنه أبو موسى محمد بن المثنى»[٢٣٤]، وهذا يؤيد ما قلناهُ سابقا أن أبا حاتم قد يطلق وصف الجهالة على المعروفين؛ لأنَّه لمْ يعرفهم، لذلك لا يُعتدُّ بتجهيلِهِ إن لَمْ يوافِقْه غيرُهُ.

كما إنَّ البخاري أخرج حديث الحكم مما رواه عن شعبة؛ لأنَّهُ ثبتٌ فيه, ثُمَّ ذكر متابعة له ليستدلَّ على ضبطِ الحكمِ, وحفظِهِ, والله تعالى أعلم[٢٣٥] .

الراوي السادس: خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاريﷺ

- **التعريفُ بِهِ.**

هو خالد بن سعد الكوفي، مولى أبي مسعود الأنصاريﷺ، تابعيٌّ، روى عن: مولاه أبي مسعود، وحذيفة، وعائشة، وأبي هريرة ﷺ، وعبد الله بن أبي عتيق، وعنه: إبراهيم النخعيُّ, والأعمش ومنصور بن المعتمر, وأبو حصين, ومجمع بن يحيى, وحبيب بن أبي ثابت, وغيرهم[٢٣٦].

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثاً واحداً مُسنَداً، إذ قال: «حدثنا عبد اللَّهِ بن أبي شَيْبَةَ حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ حدثنا إِسْرَائِيلُ عن مَنْصُورٍ عن خَالِدِ بن سَعْدٍ قال: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بن أَبْجَرَ فَمَرِضَ في الطَّرِيقِ فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وهو مَرِيضٌ فَعَادَهُ بن أبي عَتِيقٍ فقال لنا: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحُبَيْبَةِ السَّوْدَاءِ فَخُذُوا منها خَمْسًا أو سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا ثُمَّ اقْطُرُوهَا في أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ في هذا الْجَانِبِ وفي هذا الْجَانِبِ؛ فإن عَائِشَةَ حَدَّثَتْنِي أنها سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «**إِنَّ هذه الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ من كل دَاءٍ إلا من السَّامِ، قلتُ: وما السَّامُ؟ قال: الْمَوْتُ**»[٢٣٧].

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمام أبو بكر ابن أبي عاصم[٢٣٨]، إذ قال فيه: «هو عندي مجهولٌ»[٢٣٩].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام يحيى بن معين، إذ قال فيه: «ثقة»[٢٤٠].
٢. الإمام ابن حبان, إذ ذكره في «الثقات»[٢٤١].
٣. الإمام الذهبيُّ، إذ قال فيه: « ثقةٌ»[٢٤٢].
٤. الإمام ابن حجر، إذ قال فيه: «ثقةٌ»[٢٤٣].

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل توثيق الأئمة لهُ، ورواية الثقات عنه، وهم: إبراهيم النخعيُّ، والأعمشُ، ومنصور بن المعتمر, وحبيب بن أبي ثابت, ومَنْ معهم، وهؤلاء هم أئمَّةُ أهل الكوفة، وأكابر حفاظها.

كما إنَّ الإمام البخاري أخرج الحديث من طريق الثقات الكبار[٢٤٤]_ بعد أن أخرجهُ من طريقِهِ_ ليستدلَّ على أن خالد بن سعد قد رواه على وجهه الصحيح، مما يدُلُّ على حفظِهِ وضبطِه، واللهُ أعلم.

الراوي السابع: عباس بن الحسين القنطري.

- التعريفُ بِهِ.

هو أبو الفضل عباس بن الحسين القنطريُّ البغداديُّ، ويقال البصريُّ، روى عن: يحيى بن آدم، ومبشر بن إسماعيل، وسعيد بن مسلمة الأموي، وأبي أسامة، وعنه: البخاريُّ، والحسن بن علي

المعمريُّ, ومحمد بن عبيد القنطريُّ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحافظ، (ت: ٢٤٠هـ)[٢٤٥] .

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثين مسندين:

الأول: قال البخاريُّ: « حدثنا عَبَّاسُ بن الْحُسَيْنِ حدثنا مُبَشِّرُ عن الْأَوْزَاعِيِّ، وحدثني محمد بن مُقَاتِلٍ أبو الْحَسَنِ قال أخبرنا عبد اللَّهِ[ابن المبارك] أخبرنا الْأَوْزَاعِيُّ قال حدثني يحيى بن أبي كَثِيرٍ قال حدثني أبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن قال حدثني عبد اللَّهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ (رضي الله عنهما) قال: قال لي رسول اللَّهِ ﷺ «**يا عَبْدَاللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كان يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ", وقال هِشَامٌ: حدثنا بن أبي الْعِشْرِينَ حدثنا الْأَوْزَاعِيُّ قال حدثني يحيى عن عُمَرَ بن الْحَكَمِ بن ثَوْبَانَ قال حدثني أبو سَلَمَةَ مثله، وَتَابَعَهُ عَمْرُو بن أبي سَلَمَةَ عن الْأَوْزَاعِيِّ**»[٢٤٦].

وفي هذا الحديث لم يعتمد الخاريُّ على عباس وحده، بل قرنَ معه محمد بن مقاتل عن ابن المبارك عن الأوزاعي، كما ذكر متابعتين أخريين من طريقين معلقين .

الثاني: قال البخاريُّ: «حدثني عَبَّاسُ بن الْحُسَيْنِ حدثنا يحيى بن آدَمَ عن إِسْرَائِيلَ عن أبي إِسْحَاقَ عن صِلَةَ بن زُفَرَ عن حُذَيْفَةَ﵁ قال: جاء الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إلى رسول اللَّهِ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُلَاعِنَاهُ، قال فقال أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كان نَبِيًّا فلاعننا لَا نُفْلِحُ نَحْنُ ولا عَقِبُنَا من بَعْدِنَا، قالا: إِنَّا نُعْطِيكَ ما سَأَلْتَنَا، وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا ولا تَبْعَثْ مَعَنَا إلا أَمِينًا، فقال: «لَأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ», فَاسْتَشْرَفَ له أَصْحَابُ رسول اللَّه﵁، فقال: « قُمْ يا أَبَا عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ»، فلما قام قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**هذا أَمِينُ هذه الْأُمَّةِ**»[٢٤٧].

وقد ذكر البخاريُّ بعد هذا الحديث متابعةً من طريق محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي اسحاق...، وهو من أصحِّ أسانيد البصريين، ليُنَبِّه إلى أنَّ الحديث محفوظٌ، وأنَّ عباس بن الحسين قد حدَّثَ بِهِ على الصَّوابِ، كما ذكر له شاهداً من حديثِ أنسٍ﵁[٢٤٨].

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمام أبو حاتم الرازي، إذ قال فيهِ: «هو مجهولٌ»[٢٤٩].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ

١. الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد، إذ قال فيه: « كان ثقة، سألت أبى عنه فذكره بخير»[٢٥٠].
٢. الإمام ابن حبان, إذ ذكره في «الثقات»[٢٥١].
٣. الإمام أبو سعد السمعانيُّ[٢٥٢]، إذ قال فيه: «أحد الثقات المشهورين»[٢٥٣].
٤. الإمام الذهبي، إذ قال فيه: « ثقة»[٢٥٤].

٥. الإمام ابن حجر العسقلاني، إذ قال فيه: «ثقةٌ»[٢٥٥].

- **القولُ الراجحُ فيهِ.**

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل توثيق الأئمة لهُ، ورواية الأكابر عنه، وهم: البخاريُّ، والحسن بن علي المعمريُّ, ومحمد بن عبيد القنطريُّ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحافظ _لاسيّما_ البخاريّ، وعبد الله بن أحمد؛ لأنَّه شيخهما، وهما أعرَفُ النَّاسِ بِهِ، بينما لم يوافق أبا حاتم على تجهيلهِ أَحَدٌ؛ لأنَّه لم يخبر حاله, فلا يُعتَدُّ بِهِ كما ذكرنا سابقاً, زيادةً على أن البخاريّ ذكر لرواياته متابعاتٍ، وشواهد_ كما ذكرنا في تخريج رواياته_ ليستدِلّ على حفظِهِ، واستقامة حديثِهِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

الراوي الثامن: محمد بن الحكم المروزي

- **التعريفُ بِهِ.**

هو أبو عبد الله محمد بن الحكم المروزي, الأحول، ابن عمّ أبي طالب صاحب الإمام أحمد، وكان أحمدُ يبوح إليه بالشيء من الفتيا لا يبوح به لكل أحد، وكان خاصًا بِهِ، روى عن النضر بن شُمَيْل، وروى عنه البخاريُّ (ت:٢٢٣هـ)[٢٥٦].

- **مروياتُهُ في الجامع الصحيح.**

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثين مسندين:

الأول: قال البخاريُّ: «حدثني محمد بن الْحَكَمِ أخبرنا النَّضْرُ أخبرنا إِسْرَائِيلُ أخبرنا سَعْدٌ الطَّائِيُّ أخبرنا مُجِلٌّ بن خَلِيفَةَ عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ قال: بَيْنَا أنا عِنْدَ النبي ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إليه الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ، فقال: «**يا عَدِيُّ هل رَأَيْتَ الْحِيرَةَ؟**» قلت: لم أَرَهَا وقد أُنْبِئْتُ عنها، قال: «**فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الظَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ من الْحِيرَةِ حتى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ أَحَدًا إلا اللَّهَ**»، قلتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي: فَأَيْنَ دُعَّارُ[٢٥٧] طَيِّئٍ الَّذِينَ قد سَعَّرُوا الْبِلَاد؟! [قال]: «**وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتُفْتَحَنَّ كُنُوزُ كِسْرَى**»، قلت: كِسْرَى بن هُرْمُزَ؟! قال:«**كِسْرَى بن هُرْمُزَ، وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ من ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ يَطْلُبُ من يَقْبَلُهُ منه فلا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ منهُ، وَلَيَلْقَيَنَّ اللَّهَ أحدكم يوم يَلْقَاهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ يُتَرْجِمُ له فيقولن: أَلَمْ أَبْعَثْ إِلَيْكَ رَسُولًا فَيُبَلِّغَكَ؟ فيقول: بَلَى، فيقول: أَلَمْ أُعْطِكَ مَالًا وولدا وَأُفْضِلْ عَلَيْكَ، فيقولُ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عن يَمِينِهِ فلا يَرَى إلا جَهَنَّمَ، وَيَنْظُرُ عن يَسَارِهِ فلا يَرَى إلا جَهَنَّمَ**»، قال عَدِيٌّ: سمعت النبي ﷺ يقول: «**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بشق تَمْرَةٍ فَمَنْ لم يَجِدْ شق تَمْرَةٍ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ**»، قال عَدِيٌّ: فَرَأَيْتُ الظَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ من الْحِيرَةِ حتى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ إلا اللَّهَ، وَكُنْتُ فِيمَنْ افْتَتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بن هُرْمُزَ، وَلَئِنْ طَالَتْ بِكُمْ حَيَاةٌ لَتَرَوُنَّ ما قال

النَّبيُّ أبو الْقَاسِمِ ﷺ: «**يُخْرِجُ مِلْءَ كَفِّهِ**»، حدثني عبد اللَّهِ حدثنا أبو عَاصِمٍ أخبرنا سَعْدَانُ بن بِشْرٍ حدثنا أبو مُجَاهِدٍ حدثنا مُحِلُّ بن خَلِيفَةَ سمعت عَدِيًّا كنت عِنْدَ النبي ﷺ»[٢٥٨].

وكان البخاريُّ قد أخرج الطريق الثاني الذي ذكره في آخر الحديث قبل هذا الموضع[٢٥٩]، وأعاد ذكره هنا مقتصراً على إسنادِهِ ليستدِلَّ بِهِ على استقامة حديث محمد بن الحكم، وضبطِهِ، ووجود المتابعةِ لَهُ.

الثاني: قال البخاريُّ: «حدثنا محمد بن الْحَكَمِ حدثنا النَّضْرُ أخبرنا إِسْرَائِيلُ أخبرنا أبو حَصِينٍ عن أبي صَالِحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ عن النبيﷺ قال: لَا عَدْوَى، ولا طِيَرَةَ، ولا هَامَةَ، ولا صَفَرَ»[٢٦٠].

وقد ساقَ البخاريُّ هذا الحديث شاهداً للأحاديث المتقدِّمة عن عددٍ من الصحابةِ ﷺ[٢٦١] مما يدُلُّ على استقامة حديث محمد بن الحكم، وموافقتِهِ للحفاظ في روايةِ هذا الحديث.

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمام أبو حاتم الرازي، إذ قال فيه: «هو مجهول»[٢٦٢].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام أبو بكر الخلَّال[٢٦٣]، إذ قال فيهِ: «ولا أعلم أحداً أشدَّ فهماً من محمد بن الحكم فيما سئل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ ...., وكان له فهمٌ سديدٌ, وعلمٌ»[٢٦٤].
٢. الإمام الذهبي، إذ قال فيه: «ثقة»[٢٦٥].
٣. الإمام ابن حجر العسقلاني، إذ قال فيه: « ثقةٌ»[٢٦٦].

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه غيرُ مجهولٍ، بدليل توثيق الأئمة لهُ، وشهرته لأنه صاحب الإمام أحمد، وكذلك رواية البخاري عنهُ؛ لأنَّهُ شيخُهُ، وهو أعرفُ النَّاسِ بِهِ، لذا قال ابنُ حجر في رَدِّهِ على أبي حاتم: «... قلت: قد عرفه البخاريُّ وروى عنه في صحيحِهِ في موضعين, وعرفَهُ ابنُ حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات»[٢٦٧].

وامَّا أبو حاتم فيبدو أنَّه لم يعرفه, ولمْ يخبر أحواله , كما إنَّ البخاري لم يعتمد على روايتِهِ وحده؛ بل ذكر حديثه شاهداً لأحاديث أُخرى ليستدلَ على حفظِهِ، واستقامةِ حديثِهِ، والله تعالى أعلمُ.

الراوي التاسع: محمد بن يزيد الكوفي.

- التعريفُ بِهِ.

هو محمد بن يزيد الحزامي الكوفي البزاز، من العاشرة[٢٦٨]، روى عن ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وشريك، وابن عيينة، وضمرة بن ربيعة، ويونس بن بكير، وغيرهم، روى عنه البخاريُّ, وأبو كريب، ويعقوبُ بنُ سفيان، والدارميُّ، ومحمدُ بن عثمان بن أبي شيبة، وغيرهم[٢٦٩].

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثاً مسنداً واحداً، فقال: «حدثني محمدُ بن يَزِيدَ الْكُوفِيُّ حدثنا الْوَلِيدُ عن الْأَوْزَاعِيِّ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عن مُحَمَّدِ بن إبراهيم عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ قال سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بن عَمْرٍوﷺ عن أَشَدِّ ما صَنَعَ الْمُشْرِكُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال: رأيت عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْطٍ جاء إلى النبي ﷺ وهو يُصَلِّي فَوَضَعَ رِدَاءَهُ في عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ بِهِ خَنْقًا شَدِيدًا فَجَاءَ أبو بَكْرٍﷺ حتى دَفَعَهُ عنه فقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾»[٢٧٠] .

وقد تابع محمدَ بن يزيد على رواية هذا الحديث_ عند البخاري _ كُلٌّ من الإمام الكبير: عليُّ بن المديني[٢٧١]، والثقةُ عياش بن الوليد[٢٧٢].

- **مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.**

الإمامُ أبو حاتم الرازيّ، إذ قال فيه: «هو مجهولٌ لا أعرفهُ»[٢٧٣].

- **مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.**

١. الإمام ابن حبان, إذ ذكره في كتابه: «الثقات»[٢٧٤].
٢. الإمام الذهبي، إذ قال فيه: « ثقة»[٢٧٥].

- **القولُ الراجحُ فيهِ.**

إنَّه غيرُ مجهول؛ بدليل توثيق الأئمة لهُ، ورواية الثقات الكبار عنه_ لاسيّما_ الإمام البخاري؛ إذ أنَّه شيخُهُ، وهو أعرفُ النَّاسِ بِهِ، بينما لم يُوافق أحدٌ أبا حاتم على تجهيله, كما إنَّه لم يعتمد على روايتِهِ وحده؛ بل ذكر لحديثِهِ متابعاتٍ من طريق الأثبات تدلُ على حفظِهِ، واستقامةِ حديثِهِ، والله تعالى أعلمُ.

الراوي العاشر: موسى بن نافع أبو شهاب الحنَّاط.

- **التعريفُ بِهِ.**

هو موسى بن نافع الأسديُّ، ويقال: المدنيُّ، أبو شهاب الحَنَّاط الكوفيُّ، ويقال: البصريُّ، وهو أبو
شهاب الأكبر، من السادسة[٢٧٦]، روى عن: مجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، وأبي علي النُّعمانُ بن علي الوالبيُّ، وعنه: الثوريُّ، وعيسى بن يونس، ووكيع، ويحيى القطان، والمحاربيُّ، وأبو أسامة، ومحمد بن عبيد الطنافسيُّ، وأبو نعيم، وغيرهم[٢٧٧].

- **مروياتُهُ في الجامع الصحيح.**

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ حديثاً مسنداً واحداً، فقال: «حدثنا أبو نُعَيْمٍ حدثنا أبو شِهَابٍ قال: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ؛ فَدَخَلْنَا قبل التَّرْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فقال لي أُنَاسٌ من أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ على عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فقال: حدثني جَابِرُ بن عبد اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ حَجَّ مع النبي ﷺ يوم سَاقَ

الْبُدْنَ معه، وقد أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فقال لهم: «أَحِلُّوا من إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصِّرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حتى إذا كان يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهِلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا التي قَدِمْتُمْ بها مُتْعَةً»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وقد سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ فقال: «افْعَلُوا ما أَمَرْتُكُمْ فَلَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الذي أَمَرْتُكُمْ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حتى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ"، فَفَعَلُوا»[٢٧٨].

وقد تابعه على روايته هذه_ عند البخاري _ ابنُ جريج: مرَّةً عن عطاء عن جابرﷺ، ومرَّةً أُخرى عن طاووس عن ابن عباس(رضي اللهُ عنهما)[٢٧٩] .

– مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَةِ.

الإمام ابنُ عدي، إذ قال فيه : «وموسى بن نافع هذا بصري ليس بالمعروف، ولم يحضرني له شيء فأذكره»[٢٨٠] .

– مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام ابن سعد[٢٨١]، إذ قال فيه: « كان ثقةً قليل الحديث»[٢٨٢].
٢. الإمام ابنُ معين، إذ قال فيه: « ثقةٌ»[٢٨٣].
٣. الإمام ابنُّ حبّان، إذ قال فيه: «كان متقناً ثبتاً»[٢٨٤].
٤. الإمام الذهبيُّ، إذ قال فيه: « ثقةٌ، وبعضُهم لَيَّنَهُ»[٢٨٥].
٥. الإمام ابنُ حجر, إذ قال فيه: «صدوق»[٢٨٦].

كما أثنى عليه كثيرٌ من الأئمة[٢٨٧]، مما يدّلُّ على شهرتِهِ، واستقامةِ حديثِهِ، واللهُ تعالى أعلمُ .

– القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّه غيرُ مجهول بدليل توثيق الأئمة لهُ، ورواية الثقات الكبار عنه كالثوري ويحيى القطان وأبو نعيم، ومَنْ معهم، وثناء الأئمَّةِ عليه, كما إنَّ البخاري لم يعتمد على روايتِهِ وحده؛ بل ذكر متابعة ابن جريج له، ثُمَّ إنَّ الحديث الذي رواه مشهورٌ عن جابرﷺ.

وأمَّا عدمُ معرفةِ ابن عدي له، فرُبَّما بسبب قِلَّةِ حديثِه_ كما قال ابنُ سعد_ والله تعالى أعلمُ.

المطلب الثاني: رواة الأحاديث المعلَّقة, ومَنْ وُصِفَ بالجهالة، لكنَّ المقصود غيرُه.

أولاً: رواة الأحاديث المعلَّقة, وهو راوٍ واحد, هو: إسحاق بن يحيى الكلبيّ.

– التعريفُ بِهِ.

هو: إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي، الحمصي، المعروف بالعَوْصِي _ بفتح العين المهملة وبعد الواو صادٌ مهملة_ من أهل حمص، من الثامنة[٢٨٨]، قيل: إنَّهُ قَتَلَ أباه، روى عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، روى عنه يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي[٢٨٩].

- مروياتُهُ في الجامع الصحيح.

أَخرَجَ لهُ البخاريُّ تعليقاً في أربعةِ مواضِع:

الأول: بعد أن أخرج حديثاً مسنداً عن يحيى بن سُلَيْمَانَ قال حدثنا بن وَهْبٍ قال حدثني يُونُسُ عن بن شِهَابٍ عن حَمْزَةَ بن عبد اللَّهِ أَنَّهُ أخبره عن أبيه عبد الله بن عمر (رضي اللهُ عنهما) في مرض النَّبيّ ﷺ، وأمرِهِ أبابكرٍ الصِّدّيقﷺ أن يُصَلِّيَ بالناس...الحديث، قال البخاريُّ: «تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ وابن أَخِي الزُّهْرِيّ وَإِسْحَاقُ بن يحيى الْكَلْبِيُّ عن الزُّهْرِيّ»[٢٩٠].

الثاني: بعد أن أخرج حديثاً مسنداً عن يحيى بن بُكير حدثنا اللَّيْثُ عن يُونُسَ عن بن شِهَابٍ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد اللَّهِ أَنَّ ابن عبَّاس (رضي اللهُ عنهما) في الرجل الذي قَصَّ رؤياه على النَّبيّ ﷺ... الحديث مختصراً، قال البخاريُّ: «... وقال شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بن يحيى عن الزُّهْرِيّ كان أبو هُرَيْرَةَ ﷺ يحدث عن النَّبيّﷺ »[٢٩١].

الثالث: بعد أن أخرج حديثاً مسنداً عن عبد الْعَزِيزِ بن عبد اللَّهِ الْأُوَيْسِيُّ حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن سَعْدٍ عن بن شِهَابٍ عن عَلِيّ بن حُسَيْنٍ أَنَّ النَّبيّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ (رضي اللهُ عنها) فلما رَجَعَتْ انْطَلَقَ مَعَهَا ... الحديث، قال البخاريُّ: «رَوَاهُ شُعَيْبٌ وابن مُسَافِرٍ وابن أبي عَتِيقٍ وَإِسْحَاقُ بن يحيى عن الزُّهْرِيّ عن عَلِيٍّ يَعْنِي بن حُسَيْنٍ عن صَفِيَّةَ (رضي اللهُ عنها)عن النَّبيّ ﷺ»[٢٩٢].

الرابع: بعد أن أخرج حديثاً مسنداً عن أَحْمَدُ بن صَالِحٍ حدثنا بن وَهْبٍ أخبرني يُونُسُ عن بن شِهَابٍ عن سَعِيدٍ عن أبي هُرَيْرَةَﷺ عن النبي ﷺ قال: «**يَقْبِضُ الله الْأَرْضَ يوم الْقِيَامَةِ...**» الحديث، قال البخاريُّ: «وقال شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وابن مُسَافِرٍ وَإِسْحَاقُ بن يحيى عن الزُّهْرِيّ عن أبي سَلَمَةَ مثله»[٢٩٣].

وقد قرَنَ البخاريُّ إسحاقَ الكلبي _ في هذهِ المواضع الأربعة_ بالأثبات من أصحاب الزهريّ ليستَدِلَّ على أنَّهُ مشهورٌ معروفٌ؛ لأنَّ الزهريَّ، وتلامذتُهُ يعرفهم القاصي، والداني، فوجود أسحاق الكلبي بينهم، وموافقتِهِ لهم دليلٌ على شهرتِهِ، واستقامة حديثِهِ، وحفظِهِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

- مَنْ وَصَفَهُ بالجهالَة.

الإمام الذُّهلي، إذ قال فيه: «مجهول، لم أعلم له راوية غير يحيى بن صالح الوحاظي؛ فإنَّه أخرج إليَّ لهُ أجزاء من حديث الزهري فوجدتُها مقاربةً، فلم أكتب منها إلا شيئاً يسيراً»[٢٩٤].

- مَن وَثَّقَهُ، ونفى الجهالةَ عنهُ.

١. الإمام ابن حبّان، إذ ذكرَه في كتابه: (الثقات)[٢٩٥].
٢. الإمام ابن حجر العسقلاني، إذ قال فيه: (صدوقٌ)[٢٩٦].
٣. الإمام أبو زرعة الرازي، إذ قال بعد أن عرَّفَ بِهِ: (يُعَدُّ في الحمصيّين)[٢٩٧]، وهذا يدلُّ على أنَّهُ معروفٌ غيرُ مجهول.

- القولُ الراجحُ فيهِ.

إنَّهُ غير مجهول؛ بدليلِ توثيق الأئمة له، كما إنَّ كلام الذُّهلي في تجهيلِهِ قد يعني بِهِ قِلَّةَ حديثِهِ؛ لأنَّهُ وصفَ أحاديثَه بأنَّها مقاربةٌ، وكتب بعضها، وأمَّا إخراج البخاري لحديثِهِ مقروناً بأصحاب الزهري – وإن لم يُخرِج لهُ إلَّا معلَّقاً وفي المتابعاتِ– فيدلُّ على شهرتِهِ، ومكانتِهِ بينهم، واللهُ تعالى أعلم.

ثانياً: مَنْ وُصِفَ بالجهالة، لكنَّ المقصود غيرُه.

الراوي الأول: الحسين بن الحسن بن يسار صاحب ابن عون, وهو من رواة الأحاديث المسندة

قال ابن حجر: (قال أبو حاتم: مجهول)، وقد اشتبه الأمر على ابن حجر؛ لأنَّ أبا حاتم يقصد راوياً آخر لهُ الاسم نفسه، كما ذكره ابنُ أبي حاتم، والمزِّيُّ؛ لكن ابن حجر رجعَ ففرَّق بينهما في تهذيب التهذيب، وميَّزَ الثِّقة من المجهول، فهو خارج عن موضوع البحث؛ لكنَّني ذكرتُهُ للتنبيه[٢٩٨]، واللهُ أعلم.

الراوي الثاني: يحيى بن أبي زكريا الغساني, وهو من رواة الأحاديث المسندة.

قال ابنُ حجر: «يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي أبو مروان ضعفه أبو داود، وقال ابنُ معين: لا أعرف حاله، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور، وبالغ بن حبان فقال: لا تجوز الرواية عنه»، وقد اشتبه الأمرُ على ابن حجر، إذ أنَّهما اثنان؛ فالذي ضَعَّفَه أبو داود هو الغساني، وهو الذي أخرجَ له البخاري، بينما الغساني الواسطي الذي جَهِلَهُ ابنُ معين لم يُخرِج له البخاري شيئاً كما ذَكَرَ الذَّهبيُّ، وكذلك ابن حجر نفسُهُ إذ رجع ففَرَّقَ بينهما، لذا فهو خارج عن موضوع البحث لكنني ذكرته للتنبيه[٢٩٩]، واللهُ أعلم.

الراوي الثالث: سعيد بن زياد الأنصاري وهو من رواة الأحاديث المُعَلَّقة

قال ابن حجر: « قال أبو حاتم: (مجهول)»؛ لكن أبا حاتم ذكر راويين بالاسم نفسه؛ فقال في الأول: «سعيد بن زياد روى عن جابر بن عبد الله روى عنه سعيد بن أبى هلال» ووصفه بأنَّه ضعيف، وأمَّا الثاني فقال فيه: (سعيد بن زياد الأنصاري)، ووصفه بأنَّه مجهول، لكن ابن حجر جعلهما واحداً، ومن قبله المزِّيُّ، ولذلك وصفه ابنُ حجر بأنَّه مجهول، بينما الراجحُ – واللهُ تعالى أعلم – أنَّهما اثنان كما قال أبو حاتم، وأنَّ الذي روى له البخاريُّ تعليقاً هو الضعيف بدليل ما ذكره ابن حجر نفسه في الفتح: أنَّه روى عن جابرٍ ﷺ، وليس له راوٍ إلاَّ سعيد بن أبي هلال– كما قال أبو حاتم–، ويؤيدهُ: أنَّ البخاري ذكره في صحيحه غير منسوبٍ– كما عند أبي حاتم– وكذلك وصفه الذهبي بالضعف؛ فيكون هو المقصود[٣٠٠]، واللهُ أعلم.

الراوي الرابع: هلال بن ردَّاد الطائيُّ, وهو من رواة الأحاديث المُعَلَّقة.

وصفه الذهبيُّ، وابنُ حجر في بعض كتبهم بأنَّه مجهول؛ لكن الذهبي لم يذكر فيه شيئاً في(الكاشف)، وأمَّا ابنُ حجر فذكر في (التهذيب) ثناء الدُّهليّ عليه، وأنَّ حديثه مستقيمٌ عن الزهري، ووَصَفَه في (التقريب) بأنَّه مقبول!، وكان ابنُ حجر نفسُهُ قد ذكر أنَّ ابن أبي حاتم قال في هلال هذا وابنه محمد: (أنهما مجهولان)!، لكن أبا حاتم لم يترجم لهلال، وإنَّما ترجم لابنه محمد ووصفه بأنَّه مجهول؛ فيبدو أن ابن حجر اشتبه عليه الأمر – أولاً– وظنَّ أنَّ أبا حاتم قدْ وصف كليهما بالجهالة؛ لكنَّه تنَبَّهَ آخرَ الأمر فوصفه بأنَّه (مقبول) في (التقريب) الذي يُعَدُّ من آواخر مصنَّفاته[٣٠١]، واللهُ تعالى أعلم.

الخاتمة

بعد أن طويتُ آخر صفحةٍ في بحثي هذا لا بُدَّ لي من ذكرِ أهمِّ النتائج التي توصلتُ إليها, وهي:

١. تبينَ أن المجهولَ من (الجهل) الذي هو ضدّ العلم، وأنَّ حديثَه لا يُقبَل ما لمْ يوثَّق؛ لأنَّ الجهالةَ أحدُ أسبابِ الطعنِ في الراوي ورَدِّ حديثِهِ, وأنَّ المجهولين ثلاثةٌ: مجهول العين, ومجهول الحال, والمستور.

٢. اشترطَ البخاريُّ إخراجَ الحديث الصحيح, وهذا يقتضي تعديل كلَّ رجالِ صحيحِهِ, ونفيّ الجهالّةِ عنهم.

٣. السببُ في وجودِ بعضِ مَنْ وُصِفَ بالجهالةِ في صحيح البخاريّ هو: إمَّا عدمُ إحاطَةِ علماءِ الجرحِ والتعديل بكُلِّ أحوالِهِ ومعرفَتِهِ معرِفةً تامَّة, وإمَّا المذاهبُ الخاصَّة لبعضِ الأئمَّةِ في تجهيل الرواة .

٤. بلغَ عدد الذينَ وُصِفُوا بالجهالةِ في صحيح البخاريّ من رواة لأحاديثِ المسندةِ: (عشرةٌ), ومجموع أحاديثهم: (١٥) حديثاً, وقدْ انفرد الإمامُ أبو حاتم الرازيُّ بوصفِ (ستَّةٍ) منهم بالجهالة.

٥. ترَجَّحَ عند دراسةِ أحوالِ هؤلاء أنّهم غيرُ مجهولين, وأنَّ أهل العلم وثَّقوهم, زيادةً على معرفةِ البخاريّ لهم، إذْ أنَّ منهم "أربعةً" هم شيوخُهُ المباشرون، و(اثنين) من التابعين, والبقيَّةُ معروفون .

٦. تبيَّنَ عند الدراسة أنَّ الإمام البخاريّ لمْ يُخرِج لهؤلاءِ حديثاً منفرداً, والدليلُ هو الآتي:

أ. ذَكرَ لأربعةِ أحاديث– بعدها مباشرةً– متابعاتٍ من ثقاتٍ تابعوا هؤلاء الرجالِ على روايتهم لها .

ب. ذَكرَ لثلاثةِ أحاديث متابعاتٍ في مواضع متأخرةٍ من صحيحه, ومن رواةٍ ثقاتٍ أيضاً.

ج. ذكرَ حديثينِ لاثنينِ من هؤلاء الرواةِ مقرونينِ بغيرهما من الثقات.

د. ذكر ثلاثة أحاديث لهؤلاء في المتابعات, إذْ تابعوا غيرهم من الثقاتِ على روايةِ هذه الأحاديث .

هـ. ذكرَ حديثاً واحداً لهؤلاء, ثُمَّ اتبعه بشاهدٍ_ وبالمتن ذاتِهِ_ من طريقِ صحابيٍّ آخر.

و. ذكرَ حديثاً واحداً لهؤلاء كشاهدٍ لحديثٍ متقدّمٍ بالمتنِ ذاتِهِ, ومن طريقِ صحابيٍّ آخر.

ز. ذكرَ حديثاً واحداً لهؤلاء بلا متابَعَةٍ ولا شاهدٍ اكتفاءً بشهرةِ المتن, ووجود المتابعات الكثيرة لهُ خارج صحيحهِ عند مسلم وأصحاب السُنن, والمسانيد, وغيرهم.

٧. كانَ هناكَ رجلٌ واحدٌ من رواة الأحاديث المُعَلَّقة ممَنْ وُصِفَ بالجهالةِ, وقدْ أخرجَ لهُ البخاريُّ (أربعةَ) أحاديثَ معلَّقَةٍ في المتابعات؛ لكنَّ الراجحَ أنَّه غيرُ مجهولٍ؛ لأنَّ أهلَ العلمِ وثَّقوه, ونفوا الجهالةَ عنه.

٨. هنالك أربعةُ رجالٍ_ (اثنين) من رواة المسندِ, ومثلهما من رواةِ المُعَلَّق_ قدْ وُصِفوا بالجهالة!؛ لكنَّ تبيَّنَ أنَّ المقصودَ غيرهم, لذا وجَبَ التنبيهُ على أمرهِم.

٩. بانَ بوضوحٍ عبقريَّةُ البخاريّ في تأليفِ صحيحهِ، وسلامَةِ أحاديثِهِ ورجالِهِ من أيّ طعنٍ أو كلامٍ.

وآخِرُ دَعْوانا أَنِ الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

هوامش البحث

(١) سورة النحل: الآية(٤٤) .

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٦٤).

(٣) سورة الحجر: الآية(٩) .

(٤) يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٥/٢.

(٥) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦/٢، تهذيب الكمال للمزي ٤٣٧/٢٤.

(٦) يُنظر: الأنساب للسمعاني ٢٩٣/١.

(٧) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦/٢، تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٥/٥٢.

(٨) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦/٢, تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٥/٢ –٥٥٦.

(٩) يُنظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٥/٥٢، تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٥/٢ .

(١٠) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢/٢ .

(١١) هدي الساري لابن حجر ص٦٦٥ .

(١٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٨/٥٢ .

(١٣) يُنظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٠/٥٢، طبقات الشافعية الكبرى للسُبكي ٢١٥/٢.

(١٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٦/٢.

(١٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٦٨/٥٢.

(١٦) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٧/٢.

(١٧) المصدر نفسه ٢٧/٢.

(١٨) يُنظر: هدي الساري لابن حجر ص ٦٦٩، هدية العارفين للبغدادي ١٧/٣.

(١٩) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٤/٢، تاريخ دمشق لابن عساكر ٩٩/٥٢.

(٢٠) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢, تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٧/٥٢, علوم الحديث لابن الصلاح ص١٩.

(٢١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٦.

(٢٢) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظليّ, أبو محمد بن راهويه المروزيّ, ثقة حافظ مجتهد, قرين أحمد بن حنبل
(ت:٢٣٨هـ), يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٢٦(٣٣٢).

(٢٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢.

(٢٤) هدي الساري لابن حجر ص ٧.

(٢٥) المصدر نفسُهُ ص ٨.

(٢٦) المصدر السابق ص ١٤.

(٢٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢, علوم الحديث لابن الصلاح ص١٩.

(٢٨)يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٢١٨(١٠٤١).

(٢٩) الجمع بين الصحيحين للحُميدي ٧٧/١.

(٣٠) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢ , تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٧/٥٢.

(٣١) البداية والنهاية لابن كثير ٦٨/٥.

(٣٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢, تاريخ دمشق لابن عساكر ٧٤/٥٢.

(٣٣) طبقات الشافعية الكبرى للسُبكيُّ ٢١٥/٢.

(٣٤) يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبيّ ٦٨٦/٢(٧٠٧).

(٣٥) يُنظر: الأنساب للسمعاني ٦١٧/٥(الونساوي).

(٣٦) يُنظر: هدي الساري لابن حجر ص ٦٧٩.

(٣٧) وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى, يُنظر: الأنساب للسمعاني ٣٥٩/٤ (الفربري).

(٣٨) يُنظر: سير أعلام النبلاء للذهبيّ ١٠/١٥(٥).

(٣٩) يُنظر: الأنساب للسمعاني ٤٨٨/٤, تاريخ الإسلام للذهبي ٢٧٤/٢٤.

(٤٠) يُنظر: هدي الساري لابن حجر ص٦٤٨-٦٥٣.

(٤١) يُنظر: تاريخ الإسلام للذهبي ١٦٥/٢٧, سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٤٧, ٢٧٥/٢.

(٤٢) يُنظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٤٢٢/٢٩(٤), كشف الظنون لحاجي خليفة ٥٤٥/١.

(٤٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٩/١(مادة: جهل).

(٤٤) سورة البقرة, الآية: ٢٧٣.

(٤٥) تهذيب اللُّغة للأزهري ٣٨/٦(مادة: جهل).

(٤٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني ١٠٢/١.

(٤٧) يُنظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٨.

(٤٨) يُنظر: الاستذكار لابن عبد البر ٣٧٥/٦.

(٤٩) يُنظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٢١/١، تدريب الراوي للسيوطي ٣١٦/١.

(٥٠) علوم الحديث لابن الصلاح ص١١١.

(٥١) البرهان للجويني ٣٩٦/١ .

(٥٢) نُزهةُ النظر شرح نخبة الفِكر لابن حجر(مع شرح ملا علي القاري) ص٥١٧- ٥١٨.

(٥٣) الغاية في شرح الهداية للسخاوي ١/ ١٢٦.

(٥٤) يُنظر: نُزهةُ النظر شرح نخبة الفِكر لابن حجر(مع شرح ملا علي القاري) ص٥٠٥ -٥١٠.

(٥٥) يُنظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢٦٤/١.

(٥٦) الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٨-٨٩.

(٥٧) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٩٦/١، فتح المُغيث للسخاوي ٥١/٢،

(٥٨) يُنظر: لسان الميزان لابن حجر ١٤/١، فتح المغيث للسخاوي ٤٥/٢.

(٥٩) الثقات لابن حبَّان ١٣/١ .

(٦٠) لسان الميزان لابن حجر ١٤/١.

(٦١)يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٥٣/٢(٦٧٥).

(٦٢) يُنظر: النُّكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي٣٧٥/٣

(٦٣) سنن الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيره ١٧٤/٣(٢٦٦) .

(٦٤) التقريب للنووي (مع تدريب الراوي للسيوطي) ٣١٤/١ .

(٦٥) يُنظَر: الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٩، المستصفى للغزالي ١٣٤/١-١٣٥.

(٦٦) سنن الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيره ١٧٤/٣(٢٦٦).

(٦٧) يُنظر جمع الجوامع للسبكي(مع شرح الوليّ العراقيّ) ص٤٣٤.

(٦٨) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٩٢.

(٦٩) ألفية الحديث للعراقي(مع فتح الباقي) ص٢٥٤.

(٧٠) تدريب الراوي للسيوطي ٣١٧/١.

(٧١) يُنظَر: الكفاية للخطيب البغدادي ص٣٧٣، فتح الباقي لزكريا الأنصاري ص٢٥٥

(٧٢) يُنظر: الشذا الفياح للأبناسي ٢٤٨/١.

(٧٣) ممن وافقهم: المعتزلة، والزيدية، يُنظر: الروض الباسم لابن الوزير اليماني ٩٢/١.

(٧٤) أصول السرخسي ٤٩٠/١.

(٧٥)يُنظر: طبقات المفسرين للداودي ٢٧٠/١(٣٣١)، الجواهر المضيئة (١/ ٢٤٦).

(٧٦) صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد ٩٣٨/٢(٢٥٠٩)

(٧٧) يُنظر: تلخيص الحبير لابن حجر ١٨٧/٢.

(٧٨) كشف الأسرار عن أُصول فخر الإسلام البزدويّ لعبد العزيز البخاري ٥٦٣/٢ .

(٧٩) يُنظر: فتح المُغيث للسخاوي ٤٥/٢، إذْ نَسَبَ ابنُ المَوَّاق المالكيُّ القبولَ المُطْلق إلى الحنفيَّةِ .

(٨٠) الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٢.

(٨١) النبذة الكافية لابن حزم ٣١/١.

(٨٢)يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ ٣٧٩/٥(٢٩٠٦).

(٨٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٧٣.

(٨٤)يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٠٧/٤(١١٣٠).

(٨٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٥٢١/٥.

(٨٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر(مع شرح ملا علي القاري) ص٥١٤ .

(٨٧) يُنظر: الشذا الفياح للأبناسي٢٤٨/١, فتح الباقي لزكريا الأنصاري ص٢٥٦

(٨٨) الاستذكار لابن عبد البَر ٣٧٥/٥ .

(٨٩)يُنظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٢١، فتح المُغيث للسخاوي ٤٦/٢.

(٩٠) الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٦ .

(٩١) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٠٥ .

(٩٢)يُنظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٥٢١/٥،

(٩٣)يُنظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص٩٢، اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٩١.

(٩٤) توضيح الأفكار للصنعاني١٨٧/٢.

(٩٥) إرشاد الفحول للشوكاني ١٠٠/١.

(٩٦) الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٨-٨٩ .

(٩٧)يُنظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٧٩/٢(٣٧٩).

(٩٨) الإحكام في أُصول الأحكام للآمدي٩٠/٢.

(٩٩) روضة الناظر لابن قدامة ١١٤/١.

(١٠٠) علوم الحديث لابن الصلاح ص١١١.

(١٠١) التقريب للنَّوَوي(مع تدريب الراوي للسيوطي)٣٢٦/١.

(١٠٢) جمع الجوامع للسُّبكي(مع شرح الوليّ العراقيّ) ص٤٣٤.

(١٠٣) يُنظر: ص ١١, ١٤ من هذا البحث .

(١٠٤) يُنظر: فتح المغيث للسخاوى ٢/٥١.

(١٠٥) يُنظر: فتح الباقي لزكريا الأنصاري ص٢٥٦، تدريب الراوي للسيوطي ١/٣١٧ .

(١٠٦) شرح صحيح مسلم للنووي ١/٢٨.

(١٠٧) يُنظر: ص ١٢ من هذا البحث.

(١٠٨) يُنظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص ٨٩، المستصفى للغزالي ١/١٣.

(١٠٩) يُنظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٣٣٩ .

(١١٠) البرهان للجويني ١/٣٩٦ .

(١١١) أصول السرخسي ١/٣٧٠ .

(١١٢) جمع الجوامع للسُّبكي (مع شرح الوليّ العراقيّ) ص ٤٣٤.

(١١٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/٤٠٨.

(١١٤)طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/ ٣٨٨(٤١٥), سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/٦٤٥.

(١١٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١.

(١١٦) المصدر نفسه ص ١١١.

(١١٧)طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٩٠(١٥٠), كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٤٣٩.

(١١٨) يُنظر: فتح المغيث للسخاوي ٢/٤٦.

(١١٩) يُنظر: المصدر السابق ٢/٤٦.

(١٢٠) شرح شرح نخبة الفِكَر لملا علي القاري ص ٥٢٩.

(١٢١) توضيح الأفكار للصنعاني ٢/١٩٣.

(١٢٢) يُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١/٢٨.

(١٢٣) المجموع للنووي ٦/٢٧٩ .

(١٢٤) يُنظر: ص ١٢ من هذا البحث .

(١٢٥) الغاية في شرح الهداية للسخاوي ١/١٢٥-١٢٦.

(١٢٦) البرهان للجويني ١/٣٩٧.

(١٢٧) المصدر السابق ١/٣٩٧.

(١٢٨) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (مع شرح ملا علي القاري) ص٥١٧.

(١٢٩) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢/٩ .

(١٣٠) الاقتراح لابن دقيق العيد ص٣٠-٣٩.

(١٣١)يُنظر: مرآة الجنان لليافعي ج٣/ ص٢٨٣ .

(١٣٢) الاقتراح لابن دقيق العيد ص٣٠-٣٩.

(١٣٣) الموقظة للذهبي ص ٥٥ .

(١٣٤) هدي الساري لابن حجر ص ٥٤٣.

(١٣٥) تدريب الراوي للسيوطي ٣٢٠/١.

(١٣٦)يُنظر: الأنساب للسمعاني ٢٧٩/٢(الحنظلي), الكاشف للذهبي١٥٥/٢(٤٧١١) .

(١٣٧) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٤٨٢/١ .

(١٣٨) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٦٠/١٣ .

(١٣٩) يُنظر: الرفع والتكميل للكنوي ص ٢٥٤(الهامش) قال محقق الكتاب(عبد الفتاح أبو غدة)

(١٤٠) حاشية ابن القَيِّم على سنن أبي داود ٣٢٣/١ .

(١٤١) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٢٨/٣ .

(١٤٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٣٣٧/٤(٥٠٤٠), ويُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٩/٥ .

(١٤٣) فتح المغيث للسخاوي ٣٢٠/١.

(١٤٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩/٢(٢).

(١٤٥) المصدر نفسهُ ٤٢/٢(٥).

(١٤٦) المصدر السابق ١٤٠/٧(٧٨٦).

(١٤٧) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٢/٢(٥), ٧٨/٢(١٧٠), وغيرها .

(١٤٨) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٨٩/١ .

(١٤٩)يُنظر: صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة ٢٣٨٢/٥ (٦١٣٢)

(١٥٠) يُنظر: تهذيب الكمال للمزي ١٣٣/٢(٢٠٢).

(١٥١) صحيح البخاري: كتاب الأطعمة، باب الرُّطَبِ والتَّمر ٢٠٧٤/٥ (٥١٢٨) .

(١٥٢)أخرجه في صحيحه: كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي ٧٤٨/٢(٢٠٢٠)

(١٥٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٤٩٨/٤.

(١٥٤) البدر المنير لابن الملقن ١٧٠/٤.

(١٥٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٥/ ٣٢٦.

(١٥٦) يُنظر: هدي الساري لابن حجر ٦٣٣/١.

(١٥٧) يُنظر: الثقات لابن حبان ٦/٦ (٦٤٨٢)

(١٥٨) ميزان الإعتدال للذهبي ١٩/٨(٣٠).

(١٥٩)يُنظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٣/٤(٧٣٩).

(١٦٠) البدر المنير لابن الملقن ٤/ ١٧٠.

(١٦١) تقريب التهذيب لابن حجر ص ١١٦(٢٠٥).

(١٦٢) المصدر نفسه ص ٩٦ .

(١٦٣) هدي الساري لابن حجر ٥٤٨/١ .

(١٦٤) يُنظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢٣٨/١ .

(١٦٥) إذ قال ابن الملقن في (البدر المنير) ٦٥٧/٢.

(١٦٦) ميزان الاعتدال للذهبي٣١٧/٢(٢٧٠٤).

(١٦٧)يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(١٦٨) يُنظر: تهذيب الكمال للمزي ٣٣٢/٢(٣١٤)، تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٢٤ (٣١٤).

(١٦٩) صحيح البخاري: كتاب الذبائح والصيد، بَاب ذَبِيحَةِ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ ٢٠٩٧/٥(٥١٨٨).

(١٧٠)يُنظر: فتح الباري لابن حجر ٦٣٤/٩.

(١٧١)بن حَيَّان، في صحيحه: كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى ٢٦٩٢/٦(٦٩٦٣)

(١٧٢) محمد بن عبد الرحمن في صحيحه: كتاب البيوع، باب من لم ير ٧٢٦/٢ (١٩٥٢).

(١٧٣) يُنظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢٧/ ١٥٤(٣).

(١٧٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٨١/١(٣٨٩).

(١٧٥) يُنظر: لسان الميزان لابن حجر ١٣٩/٥(٤٦٤).

(١٧٦) المغني في الضعفاء للذهبي ٦٦/١(٥١٨), ميزان الاعتدال للذهبي ٣٢٣/١ (٧٠٣).

(١٧٧) المصدر السابق ١١٧/١(١).

(١٧٨) ميزان الاعتدال للذهبي ١٨٦/١(١٨٩).

(١٧٩) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٣٥(٤٤٣)

(١٨٠) تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٢٤(٣١٤).

(١٨١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٨١/١(٣٨٩).

(١٨٢) التاريخ الكبير للبخاريّ ٢٣/٢ (١٥٦٣).

(١٨٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٨١/١(٣٨٩).

(١٨٤)يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(١٨٥) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٣٠(٣٢٢)، وتهذيب التهذيب له ١/ ١٨٦(٣٩٧).

(١٨٦) الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري, ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة (ت:٢٢٢هـ)

(١٨٧)يُنظر: علوم الحديث لابن الصلاح (النوع الخامس والعشرون) ٢٠٤/١.

(١٨٨)يُنظر: لسان العرب لابن منظور ٣٢/١١ (مادة: أهل).

(١٨٩) صحيح البخاري: كتاب البيوع, باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ٧٢٩/٢ (١٩٦٣).

(١٩٠) يُنظر: المجروحين لابن حبَّان ١٨١/١(١٢٠)، هدي الساري لابن حجر ٥٤٩/١.

(١٩١) هدي الساري لابن حجر ٥٤٩/١ .

(١٩٢) يُنظر: التاريخ الكبير للبخاري ٥٣/٢(١٦٥٨).

(١٩٣)سنن ابن ماجه: كتاب الرُّهُونِ٨١٥/٢(٢٤٣٧).

(١٩٤) يُنظر: رجال صحيح البخاري للكلاباذي ١١٩/١(١٤٦)

(١٩٥) صحيح البخاري: كتاب صفة الصلاة، باب تعاهد ركعتي ٣٩٣/١(١١١٦).

(١٩٦) صحيح ابن حبان: باب النوافل، ذكر تعاهد المصطفىﷺ على ركعتي الفجر ٢١٥/٦(٢٤٦٣).

(١٩٧) صحيح البخاري: كتاب الحج، بَاب فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا ٥٧٤/٢(١٥٠٩) .

(١٩٨) يُنظر: صحيح البخاري: كتاب الحج، بَاب فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا ٥٧٣/٢-٥٧٤(١٥٠٦)

(١٩٩) يُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس٤٦٢/١(مادة: جعد).

(٢٠٠) يُنظر: مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٤/١(مادة: أ د م).

(٢٠١)،يُنظر: لسان العرب لابن منظور ٣٦٥/١ (مادة: خلب) .

(٢٠٢)البخاري: كتاب الأنبياء، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾ ١٢٢٤/٣(٣١٧٧).

(٢٠٣) يُنظر: صحيح البخاري: كتاب اللِّباس، باب الجَعد ٢٢١٢/٥(٥٥٦٩).

(٢٠٤)البخاري: كتاب التوحيد، باب قول اللهِ تعالى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ ٢٦٩٥/٦(٦٩٧٣) .

(٢٠٥) صحيح البخاري: كتاب الحَجِّ، باب حَجَّةِ الوداع ١٥٩٧/٤(٤١٣٦) .

(٢٠٦)صحيح البخاري: كتاب الحَجِّ: أبواب العمرة، باب متى يُحِلُّ المُعتَمِرُ ٦٣٦/٢(١٧٠١).

(٢٠٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٢٥/٢(١٦٨٨).

(٢٠٨) الثقات لابن حبَّان ١٥٥/٨(١٢٧٢٢).

(٢٠٩) ميزان الاعتدال للذهبي ٧٤/٢(١٣٣٦).

(٢١٠) المُغني في الضعفاء للذهبي ٥٦/١(١٠١٣).

(٢١١) ميزان الاعتدال للذهبي ٧٤/٢(١٣٣٦).

(٢١٢) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٣٢(٧٩١).

(٢١٣) التاريخ الكبير للبخاري١٣٤/٢(١٩٤٩)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٣٤٦/٣(٧٩٥).

(٢١٤) أي: أنَّ أبا حاتم يقصِدُ: أنَّ اسناد الحديث باطل، ولا يقصِدُ تضعيف بيان بن عمرو.

(٢١٥) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٤٤/١(٩٤٢).

(٢١٦) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(٢١٧) يُنظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٩/٢(٧٥٠).

(٢١٨) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٤٣/١(مادة: حمل).

(٢١٩) سورة التوبة: الآية (٧٩).

(٢٢٠) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة، والقليل من الصدقة ٥١٣/٢(١٣٤٩).

(٢٢١) يُنظر: صحيح البخاري: باب اتقوا النار ولو بشق تمرة، والقليل من الصدقة ٥١٤/٢(١٣٥٠)

(٢٢٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٢/٣(٥٦٢).

(٢٢٣) التاريخ الكبير للبخاري ٣٤٢/٢(٢٦٨٢).
(٢٢٤) يُنظر: الكاشف للذهبي ٢٢٩/٢(٥٢١١).
(٢٢٥) يُنظر: الكاشف للذهبي ٦٥٣/١(٣٣٧٦).
(٢٢٦) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٩/٢(٧٥٠).
(٢٢٧) يُنظر: الكاشف للذهبي ٣٠/٢(٣٨٤٩) .
(٢٢٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٢/٣(٥٦٢).
(٢٢٩) الثقات لابن حبان ١٩٤/٨(١٢٩٤٢).
(٢٣٠) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٩/٢(٧٥٠).
(٢٣١) الكاشف للذهبي ٣٤٤/١(١١٧٩).
(٢٣٢) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢١١(١٤٤٧).
(٢٣٣) هدي الساري لابن حجر ص ٥٦١.
(٢٣٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٢/٣(٥٦٢).
(٢٣٥) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٩/٢(٧٥٠).
(٢٣٦) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٢٢٦/١(١٦٣٨)، وتهذيب التهذيب له ٨٢/٣(١٧٨).
(٢٣٧) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء ٢١٥٣/٥(٥٣٦٣).
(٢٣٨) يُنظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٨٥/١(٦٣٩).
(٢٣٩) تهذيب التهذيب لابن حجر ٨٢/٣(١٧٨).
(٢٤٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٤/٣(١٥٠٣).
(٢٤١) يُنظر: الثقات لابن حبان ١٩٧/٤(٢٤٦٩).
(٢٤٢) الكاشف للذهبي ٣٦٥/١(١٣٢٤).
(٢٤٣) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٢٦(١٦٣٨).
(٢٤٤) يُنظر: صحيح البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء ٢١٥٤/٥(٥٣٦٤)
(٢٤٥) يُنظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠٢/٥(١٩٩) .
(٢٤٦) صحيح البخاري: باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ٣٨٧/١(١١٠١).
(٢٤٧) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران ١٥٩٢/٤(٤١١٩) .
(٢٤٨) يُنظر: المصدر نفسه: كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران ١٥٩٢/٤(٤١٢٠)، (٤١٢١) .
(٢٤٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٥/٦(١١٨٢).
(٢٥٠) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣٧/١٢ .
(٢٥١) يُنظر: الثقات لابن حبان ٥١١/٨(١٤٧٣٦).
(٢٥٢) يُنظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣١٦/٤(١٠٩٠).

(٢٥٣) الأنساب للسمعاني ٥٥١/٤.

(٢٥٤) المغني في الضعفاء للذهبي ٣٢٩/١(٣٠٧٣).

(٢٥٥) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٣٢(٣١٦٥).

(٢٥٦) يُنظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢٩٥/١(٤٠٤).

(٢٥٧)يُنظر: لسان العرب لابن منظور ٢٨٦/٤(مادة: دعر).

(٢٥٨) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النُّبوة في الإسلام ١٣١٦/٣(٣٤٠٠).

(٢٥٩) يُنظر: صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرَّدِّ ٥١٢/٢(١٣٤٧).

(٢٦٠) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة ولا صفر ٢١٧١/٥(٥٤٢٥).

(٢٦١) صحيح البخاري: كتاب الطب، بَاب الفأل ٢١٧١/٥(٥٤٢٤)،.

(٢٦٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٦/٧(١٢٩٢).

(٢٦٣) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١٢/٥(٢٥٢٢).

(٢٦٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢٩٥/١(٤٠٤).

(٢٦٥) المغني في الضعفاء للذهبي ٥٧٢/٢(٥٤٤٣).

(٢٦٦) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٣٢(٥٨٢٧).

(٢٦٧) هدي الساري لابن حجر ٦١١/١.

(٢٦٨) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(٢٦٩) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٤٣(٦٤٠٥)، تهذيب التهذيب له ٤٦٦/٩ (٨٦٨).

(٢٧٠) صحيح البخاري: باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً**» ١٣٤٥/٣(٣٤٧٥).

(٢٧١) يُنظر: المصدر نفسه: كتاب التفسير، باب تفسير سورة المؤمن ١٨١٤/٤(٤٥٣٧).

(٢٧٢) كتاب فضائل الصحابة، باب ما لقي النبي ﷺ، وأصحابه من المشركين بمكة ١٤٠٠/٣ (٣٦٤٣).

(٢٧٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٨/٨(٥٧٥).

(٢٧٤) يُنظر: الثقات لابن حبان ٧٨/٩(١٥٢٧٩).

(٢٧٥) الكاشف للذهبي ٢/ ٢٣١(٥٢٢٦).

(٢٧٦) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(٢٧٧) يُنظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٤٥(٧٠١٨)، وتهذيب التهذيب له ٣٣٤/١٠(٦٦٥).

(٢٧٨) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ هَدْيٌ ٥٦٨/٢(١٤٩٣).

(٢٧٩) يُنظر: صحيح البخاري: كتاب الشركة، باب الاشتراك في الهدي والبُدن ٨٨٥/٢(٢٣٧١) .

(٢٨٠) ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٣٨(١٨١٦).

(٢٨١) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٢١/٥(٢٨٤٤).

(٢٨٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٥/٦.

(٢٨٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ١٦٥(٧٣١).

(٢٨٤) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ١٦٩/١(١٣٤٦).

(٢٨٥) ذكر مَنْ تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق للذهبيّ ٢١٠/١(٤٠٠).

(٢٨٦) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٧٦٥(٧٠١٨).

(٢٨٧) يُنظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢٩٦/٧(١٢٦٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٥/٨(٧٣١).

(٢٨٨) الطبقة الثامنة هم الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٩٧.

(٢٨٩) يُنْظَر: تهذيب الكمال للمِزِّي ٤٩٢/٢(٣٩٠)، تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٣١(٣٩١).

(٢٩٠) صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب أهل العلم ٢٤١/١(٦٥٠).

(٢٩١) المصدر نفسُهُ: كتاب التعبير، باب رؤيا الليل ٢٥٦٩/٦(٦٥٩٩).

(٢٩٢) كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايتِهِ القضاء ٢٦٢٣/٦(٦٧٥٠).

(٢٩٣) المصدر السابق : كتاب التوحيد، باب قول اللهِ تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ ٢٦٨٨/٦(٦٩٤٧) .

(٢٩٤) تهذيب الكمال للمِزِّي ٤٩٢/٢(٣٩٠).

(٢٩٥) يُنظر: الثقات لابن حبان ٤٩/٦(٦٦٧٠) .

(٢٩٦) تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٣١(٣٩١).

(٢٩٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٧/٢(٨٣٧).

(٢٩٨) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٨/٣(٢١٦)، ٤٩/٣(٢١٨)

(٢٩٩) يُنظر: المغني في الضعفاء للذَّهبي ٧٣٥/٢(٦٩٦٦)، ٧٤٥/٢(٧٠٦٥).

(٣٠٠) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢/٤(٨٨)، (٨٩)،

(٣٠١) يُنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٦/٨(٥١٥)، الكاشف للذَّهبي ٣٤٠/٢(٥٩٩٦).